الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية/UN4701
كلية الحقوق والعلوم السياسية
المجلس العلمي للكلية
الرقم: ..269../ج.غ/ك.ح.ع.س/م.ع/2024

Université de Ghardaïa
Faculté de Droit et des sciences Politiques
Scientific Council

مستخرج محضر المجلس العلمي

(رقم:2024/001)

بعد الاطلاع على محضر المجلس العلمي رقم2024/001 المؤرخ في 31 جانفي 2024، فإن المجلس العلمي قد اعتمد مطبوعة بيداغوجية من انجاز الدكتورة ": جديد حنان"، بعنوان: " منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية " موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون اداري، وعليه:

1- تودع نسخة من المطبوعة بمكتبة الكلية.

2- تسلم نسخة من هذا المستخرج إلى الأستاذ المعني وتحفظ نسخة خرى بأرشيف المجلس العلمي بمعرفة نائب العميد للبحث العلمي.

غرداية في: 20 أكتوبر 2024

رئيس المجلس العلمي

جيدور حاج بشير
رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان

محاضرات في مقياس منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية

موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر قانون إداري

من إعداد:

د/ جديد حنان

السنة الجامعية 2024/2023

مقدمة

يكتسي البحث العلمي اهمية بالغة انطلاقا من كونه الوسيلة التي من خلالها ترتقي الأمم فبواسطته نكتشف العلوم المختلفة، وفي المجال القانوني يمر الطالب بمراحل من أجل تكوينه في هذا المجال وفي نهاية دراسته يطالب بأن ينجزا بحثا علميا يتوافق والطريقة المعتمدة بيداغوجيا في حل مشكلة معينة يقع عليها اختياره.

نركز من خلال هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة ثانية ماستر قانون إداري على الكيفيات والتقنيات التي يجب على الطالب اكتسابها من أجل إعداد بحث علميو وفق معايير علمية، بحيث نهدف من خلالها إلى ما يلي:

- تكوين الطالب من الجانب المنهجي لإعداد بحث علمي؛
- إعداد الطالب لإنجاز مذكرة التخرج؛
- اكتساب الطالب للتقنيات والأسس التي من خلالها يعد بحثا علميا ناجحا؛
- تكوين الطالب لحل المشكلات والمسائل القانونية بطرق صحيحة؛
- تمكن الطالب من التحرير والتوثيق والتعامل مع المصادر والمراجع العلمية.

إن الهدف الأسمى والأساسي من هذا المقياس هو تعويد الطالب على التفكير الحر النقدي وعلى كيفية البحث عن الحقائق وتحليل المعارف والمشكلات القانونية وحلها، وكلما نمت هذه المهارات لدى الطالب أثناء دراسته الجامعية كلما كان ذلك انعكاسه إيجابيا على الأهداف المسطرة من التكوين الجامعي، و من أجل دراسة شاملة للموضوع تكون محاضرات هذا المقياس موزعة وفق ما يلي:

قائمة المحاضرات

المحاضرة الأولى: مفهوم البحث العلمي، أهمية البحث العلمي، أساسيات البحث العلمي

المحاضرة الثانية: أخلاقيات البحث العلمي

المحاضرة الثالثة: الأمانة العلمية

المحاضرة الرابعة: أنواع البحوث العلمية.

المحاضرة الخامسة: مناهج البحث العلمي.

المحاضرة السادسة: كيفية اختيار موضوع البحث وتحديد المفاهيم.

المحاضرة السابعة: الأركان الرئيسية للبحث (العنوان، المقدمة، العرض والخاتمة)

المحاضرة الثامنة: إشكالية البحث العلمي

المحاضرة التاسعة: صياغة التصميم وأنواعه

المحاضرة العاشرة: كيفية الاستفادة من المراجع،(أنواع المراجع والمصادر المعتمدة في البحث)

المحاضرة الحادية عشر: الشروط الفنية في كتابة البحوث العلمية والاقتباس

المحاضرة الثانية عشر: شكليات كتابة وتحرير البحث العلمي (الأسلوب والهوامش)

المحاضرة الثالثة عشر: عمليات المراجعة والطبع والمناقشة.

المحاضرة الرابعة عشر: النشر العلمي

المحاضرة الأولى: مفهوم البحث العلمي، أهميته، أسسه

أول ما نفتتح به هذا المقياس هو هذه المحاضرة المتعلقة بمفهوم البحث العلمي وأهميته وأسسه التي يقوم عليها، باعتبار أن أهم ما تسعى له الدول في كل العالم هو ترقية البحث العلمي لما له من اهمية بالغة تنعكس على هذه الدول، والطالب القانوني لابد أن يكتسب مجموعة من المعارف التي تجعله يدرك أهمية البحث العلمي ومفهومه وأسسه حتى يطبق ذلك في أبحاثه العلمية التي سيقوم بها لاحقا.

قبل أن نتطرق لمفهوم البحث العلمي ينبغي أولا إعطاء مفهوم لمنهجية البحث العلمي، فالمنهجية بمفهومها الفلسفي هي التفكير السائد المتبع في الأبحاث العلمية، وبمفهومها العلمي هي أحسن الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة[1].

أما المفهوم المتعارف عليه فهي طريقة للإجابة على إشكالية أو سؤال قانوني ما، أو تحليل فكرة معينة، فهي الطريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومعنون، وتجنب العرض العشوائي وغير المنظم للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط.

أولا: مفهوم البحث العلمي

لقد حرص الإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى وميزه بميزة العقل أن يحس ويدرك يسأل ويجيب يفعل ويبحث، وفي ذلك كله استخدم الإنسان وسائل متنوعة ومناهج كثيرة لاكتساب المعرفة واكتساب الحقائق[2]، إلى أن توصل إلى المناهج الحالية وأصبحت لدينا مجمعة من المفاهيم حول البحث العلمي.

---

[1] صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص09.

[2] مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، د.ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص 15.

1. تعريف البحث العلمي: ينقسم البحث العلمي إلى قسمين:

أ. البحث: لغة: ← التحري أو التقصي

↙ السؤال أو الاستفهام عن الشيء أو موضوع معين له أهمية.

العلمي (العلم): المعرفة الموثقة الشاملة عن الموضوع، ويعرف العلم بأنه: " المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تم دراسته."[1] ويعرف العلم بأنه: " مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح الظواهر والعلاقات القائمة بينهما."[2]، والعلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمناهج بواسطة التجارب والفروض.

ب. إصطلاحا: يطلق البحث العلمي على الانتاج البحثي (رسالة، أطروحة، مذكرة)، يقصد به الاستقصاء الذي يتميز بالتنظيم الدقيق للوصول إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيدة والتحقق من هذه المعلومات وتطويرها باستخدام مناهج مختلفة[3].

ويعرف البحث العلمي بأنه: " محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول للأسئلة والمشكلات التي تواجه الأفراد أو الجماعات في مواقعهم ومواقع حياتهم."[4]

ويمكن تعريفه بأنه:" وسيلة لدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محدودة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة."[5]

من خلال ما سبق نلاحظ بأن هناك عدة تعريفات للبحث العلمي ويمكننا أن نخلص في النهاية إلى أن البحث العلمي هو وسيلة من شأنها أن تحل لنا مشكلة معينة ويكون ذلك باستخدام مناهج معينة نصل من خلاله في النهاية الى نتائج للمشكلات التي تعترض الافراد والجماعات .

---

[1] عبد الجبار سعيد محسن، مبادئ البحث العلمي، طبعة 2023، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2023، ص 15.

[2] فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 136.

[3] مروان عبد المجيد ابراهيم، مرجع سابق، ص 15.

[4] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 22.

[5] المرجع نفسه، ص 21.

2. خصائص البحث العلمي: تتمثل خصائص البحث العلمي بجملة من الخصائص نذكر بعضها:

- يتميز البحث العلمي بأنه بحث موضوعي غير متحيز بعيدا عن الآراء الشخصية؛

- البحث العلمي هو بحث تراكمي ويقصد بذلك تراكم المعرفة[1]؛

- البحث العلمي جهد إنساني، فهو وسيلة وغاية وعليه يتوقف مستوى التقدم العلمي؛

- هو نشاط منظم قائم على مجموعة من القيم والقواعد والأصول والطرق المنهجية[2].

ثانيا: أهمية البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي من اهم النشاطات الفكري التي تولي لها المجتمعات أهمية بالغة، لهذا فإن الجامعات تبدل كل ما في وسعها لتدريب الطلاب على اتقانه أثناء دراساتهم الجامعية لتمكنهم من اكتساب المهارات الفكرية والبحثية التي تجعلهم قادرين على إضافة شيء للمعرفة والفكر الإنساني[3].

للبحث العلمي أهمية كبيرة تتمثل في التنقيب عن الحقائق التي قد يستفيد منها الإنسان في التغلب على بعض مشاكله وحلها في جميع المجالات، وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى قوانين كلية تحكم أكبر من الوقائع والظواهر وبذلك نستطيع أن نتحكم في القوى الطبيعية ونسخرها لخدمة الإنسان ونستعد لما قد يحدث عنها من أضرار فنعمل على التقليل منها، كذلك من اهميته أنه يصحح لنا معلوماتنا عن الأمور التي يتناولها البحث ويصحح لنا المعلومات عن الكون الذي نعيش فيه[4].

أما في المجال القانوني فتكمن اهمية البحث العلمي في جوانب عديدة، فكما هو معلوم فإن القانون هو جزء لا يتجزأ من مجالات التطور الإنساني، وهو جزء مهم من أجزاء البحث العلمي، حيث

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتاب، اليمن، 2019، ص 17.

[2] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 24.

[3] منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، مقال صادر عن جامعة المجمعة، السعودية، 2013، ص 05.

[4] مروان عبد المجيد ابراهيم، مرجع سابق، ص 20.

يساهم البحث العلمي القانوني في تطوير العلوم القانونية ويرفع مستوى الباحثين العلميين ويوسع قدراتهم، كما تكمن أهميته في حل المشكلات القانونية خصوصا المتعلقة بالمجتمع ومحاربة الجرائم.

يساعد البحث العلمي الدولة في صياغة القوانين والتشريعات التي تتماشى مع سياستها المتبعة، كما أن القوانين تتطور ولابد من مواكبة تلك التطورات عن طريق البحث العلمي، فالقوانين التي تشرعها الدولة تحتاج للبحث العلمي من أجل تفسيرها وشرحها.

تتجلى أهمية البحث العلمي أيضا في مقارنة القوانين الوطنية والاجنبية ومحاولة استخراج أوجه الشبه والاختلاف للوصول في النهاية إلى أفضل القوانين وأحدثها والتي تحقق نتائج جيدة وتحقق الهدف من وجودها، وأهم ما يحققه البحث القانوني هو العدالة الإجتماعية فمن خلال البحث يتوصل الباحث إلى انصاف الأشخاص الذي طبقت عليهم قوانين معينة خصوصا في الجرائم المبهمة التي بواسطة البحث العلمي يتم التوصل فيها للحقيقة.

من خلال ما سبق نرى بأن البحث العلمي يعود بالنفع على المجتمع بصفة عامة والطلبة بصفة خاصة ونحصل من خلاله على نتائج نلخصها في النقاط التالية:

- تنشر البحوث العلمية الوعي بين الأفراد؛

- تثري المجتمع بالمعلومات فتزيد في تطوره ونموه[1]؛

- يتعود الطالب من خلال البحث العلمي على استقصاء الحقائق والتنقيب عن المعلومات والتعبير عن آرائه وأفكاره بطريقة علمية منهجية؛

- تثري معلومات الطالب وتوسع تفكيره؛

- اتقان الطالب للبحث العلمي يجعله يصل لنتائج جديدة.

[1] عائشة مالكي، أخلاقيات البحث العلمي، مقال منشور في مجلة دراسات، مجلد 11، العدد02، كلية الآداب واللغات ، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2022.

ثالثا: أسس البحث العلمي

للبحث العلمي مجموعة من الأسس يقوم عليها سنتطرق لها باختصار وسيتم التوسع فيها في المحاضرات القادمة، بحيث يمكن أن نحصر أسس البحث العلمي فيما يلي:

1. **تحديد المشكلة البحثية:** إن من أهم مقومات البحث العلمي ان ينطلق الباحث من مشكلة واقعية وتساؤلات تدفعه للبحث فيها وحلها.
2. **الموضوعية:** وتعني ذكر الحقائق التي تم التوصل إليها كما هي سواء توافقت مع وجهة نظر الباحث أو خالفتها ولا يقوم بأي تغيير أو تحريف[1]، كما يجب أن لا يتحيز لأي جهة كانت بل ينقل المعلومات كما هي وهي أهم الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي.
3. **الدقة:** وتعني أخلاقيا اعتماد مقاييس دقيقة مستندة إلى قيم وأسس علمية للوصول إلى نتائج علمية مقبولة[2]، فالمعلومات الواردة في البحث يفترض فيها أن تكون دقيقة وواضحة وبعيدة عن الغموض.
4. **التخطيط:** يجب التخطيط المسبق للبحث وتحديد الاهداف وتوقع النتائج التي سيتوصل لها الباحث من خلال هذه الدراسة التي يقدمها.
5. **جمع البيانات والمعلومات:** من مقومات البحث العلمي ان يقوم لباحث بجمع البيانات والمعلومات من المصادر والمراجع المختلفة واستعمالها في ابحاثه حتلا يتوصل للنتائج المطلوبة.
6. **الالتزام بالمنهجية العلمية وتوثيق المعلومات:** يجب على الباحث ان يلتزم بالمنهجية المتعلقة ببحثه وهي تختلف من ميدان لآخر، كما عليه أن يوثق جميع المعلومات التي يتحصل عليها ويراعي في ذلك الصدق والأمانة.

[1] سعيد جاسم الاسدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ط02، وارث الثقافية، العراق، 2008، ص 01.

[2] حمزة جحنيط، المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11، ص 21.

المحاضرة الثانية: أخلاقيات البحث العلمي

إن الأبحاث العلمية حتى تكون لها جودة عالية وقيمة علمية لابد أن يلتزم الباحث بمجموعة من الأخلاقيات ويتصف بمجموعة من الصفات الأخلاقية حتى نصل إلى نتائج جيدة فاتباع أخلاقيات البحث العلمي هو أمر أساسي، وبها نستطيع ان نحقق الأهداف المرجوة من البحث.

أولا: تعريف أخلاقيات البحث العلمي

تعتبر الأخلاق قيمة معيارية تميز الإنسان عن سائر المخلوقات، وهذا ما جعلها تكتسي أهمية بالغة خصوصا إذا اقترنت بالعلم، فأخلاقيات البحث العلمي هي مجموعة من المبادئ العامة والتوجيهية التي تشكل وتوجه الطريقة التي تصمم بها البحوث وكيفية إجرائها وإدارتها ونشرها، كما يقصد بها المبادئ والقيم والواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان، فأخلاقيات أي مهنة هي الممثلة لمجموعة من المعايير والسلوكيات التي يجب أن يلتزم بها صاحبها[1].

فأخلاقيات البحث العلمي هي مبحث من مباحث علم الأخلاق ويقصد به المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين وطلاب العلم والتي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه[2].

وعليه فإن أخلاقيات البحث العلمي مجموعة من المبادئ والصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث وبواسطتها نحقق جودة البحث العلمي فيجب الالتزام بها، فلكل علم آدابه وأخلاقه وضوابطه المتعارف عليها والالتزام الاخلاقي هو: " وعي المعلم بحجم ونوع الآثار الخلقية لتصرفاته بهدف خلق البيئة الأخلاقية الملائمة للالتزام الخلقي وتطوره سواء على مستوى الفرد أو الجماعة."[3]، فكلما التزم

[1] عبد الله زرباني، عبد الكريم بوحميدة، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، عدد02، 2020، ص 750.

[2] منى توكل السيد، مرجع سابق، ص 17.

[3] سهى حمزاوي، الالتزام الأخلاقي للباحث السبيل لتحقيق جودة وتمييز البحث العلمي، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11، ص 131.

الباحث أخلاقيا بجميع المبادئ والقيم كان لذلك أثر ايجابي على البحث العلمي، وترتبط الأخلاق بركائز أساسية تساعد على تحقيقها وتقويتها لدى الإنسان لتصبح نمطية في سلوكه وهي[1]:

- **الدين:** حيث يعتبر المنهل الأساسي الذي تنشأ فيه القيم الأخلاقية وتنمو، وهو المرجع الرئيس للإنسان فالدين يعلم الإنسان الصفات الأخلاقية وهو عامل حاسم لثبيت الخلق.

- **الضمير:** هو المحكمة التي تقيم للإنسان تصرفاته ومدى أخلاقيته وهو المرجعية الشعورية الأخلاقية، ويرتبط الضمير الحي اليقظ بمدى ارتباط الإنسان بدينه وتعاليمه.

- **القانون:** وهو القواعد القانونية التي تضبط مخالفة القواعد الأخلاقية فمتى كانت هناك مخالفة للأخلاقيات يأتي القانون لضبط ذلك سواء عن طريق العقوبات أو باستعمال تدابير من شأنها الحد من هذه المخالفات.

ثانيا: الصفات التي يجب أن يلتزم بها الباحث

من الصفات التي يجب على الباحث أن يتصف بها حتى يصنف ضمن الطلبة الباحثين ما يلي:

1. **الصبر**: من الصفات التي يجب أن يلتزم بها الباحث هي الصبر والتحمل لأن البحث العلمي ليس بالسهل بل فيه مجموعة من الصعوبات والعقبات التي تجعل منه شاقا في كثير من الأحيان غير أن تمتع الباحث بهذه الصفة الأخلاقية تجعله يجتاز كل تلك العقبات ويتحملها بصدر رحب بل ويستمتع في وجودها لأن النتيجة في النهاية ستكون ممتعة مادامت الطريق كانت صعبة.
2. **سرية المعلومات:** من الضروري أن يعمل الباحث على الحفاظ على أسرار الغير وعدم البوح بها، خصوصا عند قيامه بالمقابلات العلمية فمن الواجب التحفظ عن المعلومات الخاصة التي يريد الأشخاص إظهارها كذلك بالنسبة للمؤسسات فمن الواجب الحفاظ على سرية بعض

[1] نسيمة طويل، الضوابط الاخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروف العلمية، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، مرجع نفسه، ص 32.

المعلومات التي قد تؤثر بالسلب على هذه المؤسسات في حالة إذاعتها، فالبيانات تستخدم بغرض البحث العلمي فقط، كذلك من أخلاقيات البحث العلمي الحفاظ على سرية عينة الدراسة والحرص على عدم الكشف عن هويتهم أو أسرارهم.

3. **التواضع وتقبل النقد العلمي:** إن من سمات الإنسان الصالح التواضع وهو من أخلاقيات المؤمن، فإذا سلك الإنسان مسلك المعرفة والعلم يصبح التواضع لديه من الواجبات[1]، فعلى الباحث أن يتفادى التكبر ويتواضع في عمله فمهما بلغ الانسان من العلم فإنه لن يبلغ الكمال، لهذا فعليه أن يتقبل النقد العلمي بصدر رحب ويصوب أخطائه إن وجدت ويتواضع في تقديم معلوماته ومناقشتها ولا يتكبر في ذلك ويعتقد بأن ما توصل إليه من نتائج لا تقبل النقد ولا التفنيد.

4. **الحياد:** حتى نكون امام بحث علمي عالي الجودة يجب على الباحث التزام الحياد وعدم التحيز لأي جهة كانت والابتعاد عن ميولاته وآراءه الشخصية وتركها جانبا والتعامل مع جميع الآراء والأفكار بموضوعية.

5. **الأمانة، الصدق والنزاهة:** من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث وهي الأمانة بحيث يرجع أي معلومة لصاحبها الأصلي بصدق ويشير بذلك لكل مصدر أو مرجع استعمله في عمله ، أما النزاهة العلمية فيقصد بها عرض الأفكار والمعلومات عرضا موضوعيا محايدا دون تشويه أو طمس لبعض معالمها الإيجابية أو دون إبراز أكثرها[2]،كما تقتضي النزاهة أن يكون البحث العلمي هدفا وغاية للباحث وأن يتنازل عن كل مكسب شخصي أو تمجيد لذاته[3]، كما يفترض أن لا يختلق الباحث أية معلومات لا وجود لها، وأن يضع استنتاجات غير واقعية لنتائج البحث العلمي، وأن يتوخى الصدق والموثوقية في عمله.

[1] سهى حمزاوي، مرجع سابق، ص 133.

[2] عبد الله زرباني، عبد الكريم بوحميدة، مرجع سابق، ص 755.

[3] فاضلي ادريس، مرجع سابق، ص 155.

6. **الازدياد المستمر من العلم والمعرفة**: فالإنسان الذي لا يعنيه من العلم والبحث العلمي سوى الحصول على شهادة جامعية تؤهله للحصول على منصب عمل، لا يمكنه أبدا أن يصبح باحثا أو ينتمي إلى زمرة الباحثين، ذلك أن البحث العلمي تطلعٌ مستمرٌ إلى زيادة المعرفة، والباحث هو من لا يكفُّ عن الاطلاع، ولا يتوقف عن القراءة[1].

[1] بن الدين بخولة، أخلاقيات البحث العلمي واشكاليات الأمانة العلمية، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، مرجع سابق، ص 55.

المحاضرة الثالثة : الأمانة العلمية

الأمانة العلمية هي أهم الضوابط الأخلاقية التي يجب على الطالب الباحث الالتزام بها، فيكون الباحث أمينا في بحثه بأن يرجع كل معلومة إلى مصدرها الأصلي وفي هذه المحاضرة سنتعرف على الأمانة العلمية وكذلك السرقة العلمية التي قد يقع الطالب فيها سواء بقصد أو بدون قصد.

أولا: تعريف الأمانة العلمية:

تعرف الأمانة العلمية بأنها : " إلتزام البحث بخصائص المنهج العلمي السليم، أن يرد كل شيء إلى أصله وأن يكون أمينا وصادقا في كافة مراحل البحث."[1]

كما يقصد بها: " نسب الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النسب."[2]

وبالتالي يقصد بالأمانة العلمية أن لا يأخذ الطالب أي معلومة من مرجع أو مصدر إلا ويقوم بتوثيق مصدرها وردها إليه وذلك بتهميش هذه المعلومة، ومتى التزم الطالب بذلك يكون قد التزم بمنهجية البحث العلمي فمن أخلاقيات البحث العلمي الأمانة العلمية.

يشير مصطلح الأمانة العلمية، أيضا، إلى المسؤولية التي يتوجب على جميع منتسبي الوسط الأكاديمي الاضطلاع بها سواء أكانوا هيئات جامعية أم باحثين، أساتذة أم طلبة، وتتجلى هذه المسؤولية في أن يلتزم الباحث بالإشارة إلى المصادر الأصلية للمعلومات المستخدمة في بحثه[3] ، وترتكز الأمانة العلمية على أمرين رئيسيين وهما:

- الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها الباحث في دعم أفكاره وبناء خطوات بحثه؛

---

[1] عبد الله زرباني، عبد الحميد بوحميدة، مرجع سابق، ص 753.

[2] عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني " الجوانب الشكلية والموضوعية"، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 153.

[3] هاجر بوزناد، الأمانة العلمية في البحث العلمي، مقال منشور على موقع:
https://www.researchgate.net/publication/333676424_alamant_fy_albhth_allmy_byn_alwaq_walmamwl تاريخ الزيارة: 2022/09/25على الساعة: 18.00.

- التأكيد على دقة الآراء والأفكار التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه.[1]

وعليه فإنه متى أخلّ الباحث بالأمانة العلمية فيعتبر ذلك سرقة علمية وتعرف السرقة العلمية كما يلي:

ثانيا: تعريف السرقة العلمية

تعبر السرقة العلمية واحدة من أخطر المشكلات الأكاديمية، التي يترتب عليها عواقب وخيمة، قد تؤدي إلى إنهاء المسيرة العلمية للطالب او الباحث خاصة إذا كانت نسبة السرقة العلمية كبيرة جدا، وذلك لأنها تتعارض مع الهدف الأسمى للبحث العلمي و هو إثراء المجلات العلمية والمكتبات بالمعارف الجديدة[2].

وتعرف السرقة العلمية بأنها: " إعادة عمل الآخرين دون الإشارة للمنشأ"[3]، وتكون السرقة العلمية باستخدام أساليب متنوعة منها: آلية "نسخ ولصق"، وتعتبر هذه الآلية شكل صريح للإنتحال الأكاديمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية[4].

أما التعريف القانوني فقد جاء في القرار رقم 1082 المؤرخ في: 27 ديسمبر 2020 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، في مادته الثالثة تعريفها كما يلي: " تعتبر سرقة علمية في مفهوم هذا القرار ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى."[5]

---

[1] عبد الله زرباني، عبد الحميد بوحميدة، مرجع سابق، ص 754.

[2] عبد الجليل طواهير، آليات الوقاية من السرقة العلمية على ضوء القرار الوزار 1082، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، عدد 07 جوان 2021.

[3] ياسين طالب، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، مرجع سابق، ص 87.

[4] مرجع نفسه.

[5] القرار رقم 1082 المؤرخ في: 27 ديسمبر 2020، والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

وحسب هذه المادة فإنه تعتبر سرقة علمية ما يلي[1]: "- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار ومعلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين؛

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين، ودون ذكر مصادرها وأصحابها الأصليين؛

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين

- نشر نص او مقال او مطبوعة أو تقرير انجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص او مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الأستاذ الباحث الدائم بصفة كلية او جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الأستاذ الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل، بإذنه أو بدون إذنه، بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الأستاذ الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أي أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي او مطبوعة بيداغوجية او تقرير علمي؛

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الأستاذ الباحث الدائم أو أي شخص آخر، اعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية ، أو لنشر مقالات

[1] المادة 03 من القرار 1082، مرجع سابق.

علمية بالمجلات أو الدوريات؛- إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها."

من خلال هذه المادة نجد بأن المشرع الجزائري عرف السرقة العلمية من خلال صورها وعدد هذه الصور وصنفها فكل عمل يدخل ضمن هذه الصور يعتبر سرقة علمية يعاقب عليه قانونا.

ثالثا: أنواع السرقة العلمية

لقد تم تقسيم السرقة العلمية إلى أصناف تتمثل فيما يلي[1]:

- السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق، ويكون ذلك عن استخدام معلومات ونقلها نقلا مباشرا غير أن ناقلها لا يقوم بعملية وضعها بين شولتين والاشارة إلى صاحبها الأصلي؛

- السرقة العلمية باستبدال بعض الكلمات من المرجع الأصلي المأخوذ منه هذه الجمل أو الفقرات حتى يبدو ذلك جديدا ومبتكرا؛

- السرقة العلمية للأسلوب ويكون لك باتباع نفس الطريقة التي اتبعها الكاتب الأصلي رغم أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، وهي سرقة للتفكير الذي استخدمه الكاتب الأصلي؛

- السرقة العلمية بالإستعارة وذلك باستخدام الشرح والاستعارات التي استخدمها الكاتب الأصلي دون أن يشير إلى أن مصدر هذه الاستعارة؛

- السرقة العلمية للأفكار وذلك بأخذ فكرة أبدعها باحث يعني وضعها لأول مرة، غير انه يجب أن لا نخلط بين المفاهيم والمسلمات البديهية التي لا تنسب لأحد وبين الأفكار الجديدة المبتكرة.

[1] سعاد أجعود، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 568-569.

رابعا: أسباب اللجوء للسرقة العلمية

بالرغم من أن السرقة العلمية ليس لها ما يبررها من الناحية العلمية والأخلاقية إلا ان هناك بعض الدوافع التي تدفع الطالب او الباحث إلى ارتكاب السرقة العلمية وتتمثل هذه الأسباب اختصارا فيما يلي:

1. **غياب الوازع الديني والأخلاقي:** تعاليم الدين الإسلامي جاءت شاملة وواسعة وصالحة لكل زمان ومكان فالسرقة العلمية تتنافى والمبادئ التي يكرسها الدين الإسلامي فسرقة جهد الآخرين غير مقبول في الاسلام، كما ان هذا الفعل يتنافى والأخلاق الحميدة فمن يرتكب هذا الفعل لا يتسم بالأخلاق.
2. **عامل الزمن وصعوبة البحث:** قد يقع الطالب او الباحث تحت ضغط الزمن بحيث أنه لا يكون له الوقت الكافي لإنجاز عمل ما فيلجأ لسرقة العلمية لإنجاز عمله في الوقت المحدد، كما أن لصعوبة البحث دافع أساسي للسطو على أبحاث الغير ومجهوداتهم الفكرية لتجاوز تلك الصعوبات والتقدم في البحث في وقت أقصر[1]، وهذا ما يؤكد على أن الطالب لابد من أن يلتزم باختيار البحث اختيارا جيد بما يتوافق وقدراته والوقت الممنوح له حتى لا يقع في هذه المشاكل التي تدفعه لارتكاب هذه الجريمة.
3. **جهل الطالب أو الأستاذ الباحث بالطرق المنهجية الصحيحة للبحث العلمي:** قد يقع الطالب أو الاستاذ الباحث في فخ السرقة العلمية جهلا منه بكيفية انجاز بحث علمي وفق أسلوب الأمانة والنزاهة، فيقتبس العديد من الأفكار والمعلومات دون ارجاعها لمصدرها الأصلي دون قصد منه بل لجعله بكيفية البحث العلمي.

[1] ياسين طالب، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، مرجع سابق، ص 88.

4. **السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى**[1]: قد تكون الدرجة العلمية أو الترقية في العمل دافعا لارتكاب السرقة العلمية فلا يتم الطالب او الباحث بالعمل المقدم بقدر اهتمامه بالحصول على الترقية في العمل وكسب المال، وكذلك انهاء مساره الدراسي والحصول على الشهادة بالنسبة للطالب، فيسعى بأي طريقة لإنجاز عمله دون التمكن من المنهجية الصحيحة للبحث.
5. **غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح السلبي:** إن تسامح الإدارة مع مرتكبي هذه السرقة يجعل الظاهرة تتفشى بشكل أكبر، خصوصا عند انتشار الأخبار في الجامعة حول مرتكبي السرقة وكفية تعامل الإدارة معهم، ما يتسبب بشكل أو بآخر في زيادة هذه الممارسات.

خامسا: وسائل مكافحة السرقة العلمية

من خلال ما سبق تظهر لنا اهمية الأمانة العلمية وكذلك الأضرار التي تسببها السرقة العلمية وقد عمل المشرع على مكافحة هذه الظاهرة وذلك بالنص على آليات وقائية وأخرى ردعية للحد من هذه الظاهرة وكان ذلك من خلال القرار الوزاري 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المتعلق بالقواعد التي تحدد السرقة العلمية ومكافحتها والصادر عن وزارة التعليم العالي، ليأتي بعده القرار 1082 الذي يؤكد على ما جاء به القرار السابق ويلغيه، وعليه فقد وضع هذا القرار تدابير وقائية وأخرى ردعية للحد من هذه الظاهرة.

1- التدابير الوقائية للحد من ظاهرة السرقة العلمية

لقد أثبتت التجارب أن للأساليب الوقائية دور كبير في الحد من الظواهر الإجرامية لذلك فقد عمل المشرع على تفعيلها في عديد من الظواهر الإجرامية والسن عليها في نصوصه التشريعية، ومن بين هذه الآليات ما يلي:

[1] سعاد أجعود، مرجع سابق، ص 570.

- **نشر الوعي والقيام بعمليات التحسيس:** لقد أشرنا سابقا أنه من الدوافع التي تدفع للسرقة العلمية الجهل بالعواقب المترتبة عن هذه الجريمة أو عدم معرفة الطالب بأن هذه الأفعال مجرمة أصلا، لذلك فإن عملية نشر الوعي مسؤولية الجميع وهي من التدابير الوقائية فالقيام بتنظيم الدورات التدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة حول كيفيات التوثيق العلمي وكذلك حالات السرقة العلمية، كما أن إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كافة أطوار التكوين العالي، إضافة إلى إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول التوثيق والسرقة العلمية مثل الملتقيات الفيديوهات الأيام الدراسية، وأخيرها إدراج التعهد بالالتزام بالأمانة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي[1]، وهو المعمول به حاليا عند إعداد طالب الماستر للمذكرة النهائية فقبل إيداع الطالب المذكرة للمناقشة عليه أن يضع معها تعهد بالإلتزام بالأمانة العلمية، وهو نفس الأمر بالنسبة للمقالات التي ينشرها الأستاذ في المجلات العلمية.

- **تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي:** وفق شروط من شأنها حماية الطالب من الوقوع في فخ السرقة العلمية.

2. التدابير الرقابية للحد من ظاهرة السرقة العلمية

إضافة إلى التدابير الوقائية أقر المشرع مجموعة من التدابير الرقابية وتتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- **برامج الكشف عن السرقات العلمية:** لقد حثت المادة 06 من القرار 1082 المؤسسات الجامعية على ضرورة شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرامج المتوفرة على شبكة الانترنت والتي تكون مجانية او حتى انشاء برامج جزائرية خاصة بكشف السرقات العلمية، هذه البرامج وظيفتها مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى أو عدة وثائق وبيان نسبة التشابه والاختلاف بينهم، مما تجعل امكانية الكشف عن السرقة العلمية والعديد من الجامعات حاليا تستعمل هذه البرامج للكشف عن السرقات.

[1] وردت هذه التدابير في المادة 04 من القرار 1082 السابق الذكر.

- **تأسيس قاعدة بيانات على مستوى المؤسسات الجامعية** بحيث يتم نشر وتسجيل جميع البحوث المنجزة في تلك الجامعات تشمل المذكرات وأطاريح الدكتوراه ...إلخ.

- **استحداث لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية**: والتي من مهامها النظر في التقارير التي ترفع إليها بخصوص السرقات العلمية.

من خلال ما سبق نجد بأن الوزارة من خلال هذه التدابير تتجه إلى الرقمنة والاستفادة من شبكة الانترنت في هذا المجال، فكما هو معلوم فإن شبكة الانترنت بالرغم من انها ساهمت وبشكل كبير في انتشار السرقات العلمية إلا أنها وفي نفس الوقت ساهمت في الكشف عن مرتكبي هذه السرقات[1].

3. التدابير الردعية للحد من ظاهرة السرقة العلمية

لقد أقر القرار 1082 إجراءات عقابية في حالة ثبوت السرقة العلمية بحيث يتم رفع تقرير مفصل عن السرقة مع الأدلة إلى مسؤول وحدة التعليم العالي والذي بدوره يحيل الملف إلى لجنة آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لتجري تحقيقات في الواقعة لترد بعدها بتقرير مفصل بعد قيامها بالتحقيقات اللازمة ليحال بعدها الملف إلى مجلس التأديب، ويعلم مسؤول وحدة التعليم والبحث الطالب المتهم بالسرقة العلمية كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب الذي يجتمع للنظر في الملف بحضور المتهم اجباريا إلا في حالة القوة القاهرة، ويمكن للمتهم احضار اي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه وفي هذه الحالة على الطالب المتهم إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابيا بأسماء الأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد المجلس بثلاثة أيام على الأقل، ويتم الفصل في السرقة من قبل المجلس في الآجال المحددة قانونا، ويمكن للطالب الطعن في القرار الصادر عن مجلس التأديب.

[1] مسعود هلالي، قراءة في القرار 1082 لسنة 2020 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 19، عدد02، جامعة حمه لخضر – الوادي-، الجزائر، 2022، ص 124.

ومن العقوبات المقررة وفقا للقرار 1082 إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، ويمكن لأي جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر 03 -05 المؤرخ في: 19 جويلية 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة[1].

[1] أنظر المادة 30 من القرار 1082، مرجع سابق.

المحاضرة الرابعة : أنواع البحوث العلمية

وضع المختصون في علم المنهجية عدة تصنيفات للبحث العلمي معتمدين في ذلك على مجموعة من المعايير والأسس من أجل تصنيف البحوث العلمية وهو ما نحاول معرفته في هذه المحاضرة.

أولا: الأنواع على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض)

1: بحوث نظرية (أساسية): البحث النظري هو ذلك البحث الذي يقوم به الباحث من أجل اشباع حاجته للمعرفة وتطوير العلوم، أو من أجل توضيح غموض يحيط بظاهرة معينة والوصول إلى الحقيقة العلمية النظرية دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العملي، وهو يعتمد على التحليل المنطقي والمادة الجاهزة الموجودة في المكتبات، والبحوث النظرية لا تستند على الواقع كما أنها لا تلجأ إلى استخدام الملاحظة أو التجربة في أية مرحلة من المراحل المكونة لها بل تعتمد على التأمل النظري البحث وعلى الاستدلال العقلي المحض[1].

2: بحوث تطبيقية: هذا النوع من البحوث يقوم بها الباحث بهدف إيجاد أو ابتكار حل معين لمشكلة قائمة يعاني منها المجتمع أو التوصل لعلاج موقف معين، فالبحث العلمي التطبيقي يستهدف المعرفة العلمية في جانبها العملي، والبحث التطبيقي لا يحقق نتائجه إلا إذا استند على البحث النظري الأساسي الذي يمهد للبحث التطبيقي.

ثانيا: أنواع البحوث على أساس الهدف النهائي (النشاط)

1. **البحث التنقيبي الاستكشافي:** هو البحث الذي يتمحور حول جزئية معينة ومحددة ويسخر الباحث كل مجهوده لاكتشافها، بواسطة التجارب والاختبارات العلمية والتنقيبية كالطبيب في مخبره، والبحث في السيرة الذاتية لشخصية تاريخية، والباحث في القانون الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرية ما.

[1] مروان عبد المجيد مرجع سابق، ص 35.

2. **البحث التفسيري النقدي:** البحث التفسيري النقدي يعتمد على مناقشة جميع الأفكار والآراء المرتبطة بهذه الحقيقة ونقدها والوصول إلى نتائج معينة والتحقق من صحة نتائج بحوث سابقة أو تعديلها وإثبات عدم ملائمته لتفسير الظاهرة.

ويشترط في البحث التفسيري شروط تتمثل في أن تعتمد وتدور المناقشة النقدية التفسيرية حول الحقائق والأفكار المسلم بها في المجال الذي يدور في نطاقه البحث والدراسة العلمية، كما يجب أن يؤدي البحث التفسيري إلى بعض النتائج والحلول[1].

3. **البحث الكامل:** يجمع بين النوعين السابقين بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته، ويهدف إلى حل المشكل المطروح حلا كاملا وشاملا.
4. **البحث الاستطلاعي:** ويسمى الدراسة العلمية الكشفية وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط، وتقوم الحاجة إلى هذا البحث عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة أو عندما تكون المعلومات ضئيلة، وهذا النوع من البحوث هو الأكثر مشقة لما يتطلبه من قدرات عقلية ومهارات استدلالية وتمتاز هذه البحوث بقصر المدى وسرعة الإنجاز والمرونة لكونها غير محكومة بمقاييس الثبات والصدق[2].
5. **البحث الوصفي التشخيصي:** هو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها.
6. **البحث التجريبي:** هو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب الدقيقة لإثبات صحة الفرضيات وذلك باستخدام قوانين علمية عامة، ويتم هذا النوع من البحوث من خلال إجراء

[1] حريز أسماء، منهجية العلوم القانونية، محاضرة موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية محمد بن أحمد، جامعة وهران 02، 2020-2021، ص 13.

[2] مروان عبد المجيد ابراهيم، مرجع سابق، ص 41.

تجارب تطبيقية عملية تنجم عنها نتائج وشواهد ملموسة لا شك فيها مثلما يحدث في العلوم الطبيعية.[1]

ثالثا: أنواع البحوث على أساس طبيعة مواضيعها العلمية

وهي كثيرة ومتنوعة من بينها:

1. **البحث القانوني:** يعنى هذا النوع من البحوث بدراسة الموضوعات والقضايا القانونية، والإجابة على المشكلات التي تطرح في نطاق القانون والفقه والقضاء.
2. **البحث الشرعي:** هذا النوع من البحوث يعنى بالبحث في المسائل والموضوعات المتصلة بعلوم الشرعية الإسلامية على إختلافها وتنوعها.
3. **البحث التاريخي:** يعتمد الباحث في هذا النوع من البحوث على ماضي الظاهرة، أي أنها تأخذ من البعد التاريخي منطقا لها، لكنه لا يقتصر على تخصص التاريخ فقط بل البحث التاريخي يستخدم للتحقق من صحة مضامين وحقائق تاريخية في العلوم القانونية، ويعرف البحث التاريخي على أنه: " تقرير عن صحة البيانات المتوفرة الحادثة أو عملية أو ظاهرة إنسانية أو تربوية أو اجتماعية أو طبيعية حدثت في الماضي بواسطة التأمل والنقد."[2]

رابعا: أنواع البحوث على أساس المجال العلمي

1. **البحوث في مجال العلوم الطبيعية:** هذا النوع من البحوث يستخدم التجارب وخاصة التجارب المعملية، ويتطلب بالضرورة السيطرة على كل المتغيرات المؤثرة فيه والتحكم فيها.
2. **البحوث في مجال العلوم الاجتماعية:** تضم البحوث في هذا المجال: العلوم السلوكية كعلم النفس وعلم الاجتماع والإدارة ...الخ.

[1] زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي و أهم ركائزه، ط2، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016، ص 46.

[2] حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، ط2، د.د.ن، 2018، ص 45.

3. **البحوث في مجال العلوم الإنسانية:** تضم البحوث في هذا المجال: الدراسات اللغوية، التاريخية والأثرية وغيرها من العلوم الإنسانية كذلك العلوم القانونية والشرعية.

خامسا: أنواع البحوث على أساس الوسائل

ونقصد بذلك الأدوات والتقنيات التي تستخدم في البحث وتنقسم الى:

1. **البحث الكمي**: هو البحث الذي يعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكمية والاحصائية في معالجة موضوع البحث ووصف نتائجه ، أو هو عملية جمع معطيات تكون قابلة للقياس أو تتوفر فيها ميزة القياس، ويمكن تطبيق هذه البحوث على الظواهر التي يمكن التعبير عنها بلغة كمية بحيث تهدف إلى الاقتراب من الدقة لظاهرة معينة من خلال التعبير عنها بأرقام عددية، وتستخدم هذه الأرقام في تحليل بياناتها وتخضع لشروط الصدق والثبات وتعالج بيانتها إحصائيا[1].
2. **البحث الكيفي (النوعي)**: هو نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بنائها من خلال وجهات نظر الأفراد والجماعات المشاركة في البحث، وهو يعتمد على استخدام الأساليب الكيفية والنوعية في معالجة موضوع البحث ومعطياته غير قابلة للقياس مثل البحوث القانونية التي في الغالب لا يلجأ فيها إلى الأساليب الكمية والإحصائية، كما يعتمد وصف الظواهر والأحداث والفهم الأعمق لها[2].

سادسا: أنواع البحوث على أساس الاستعمال

هي أنواع عديدة يعدها الطالب على أساس تدرجه العلمي وهي كما يلي:

1. **البحث الصفي:** هو بحث فصلي قصير يعده الطالب في حصص الأعمال الموجهة ، وقد ينجزه في نهاية الفصل بتكليف واختيار من أستاذ المادة ، ويهدف هذا البحث إلى اتقان الطالب للمادة ويعرف أكبر قدر من مراجعها ويتدرب من خلالها على الكتابة والامانة العلمية والمنهجية.

[1] حاتم أبو زايدة، مرجع سابق ، ص 42.

[2] عامر ابراهيم قندليجي، منهجية البحث العلمي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 28.

2. **بحث الليسانس:** يسمى أيضا مذكرة التخرج أو الليسانس وهو بحث طويل نسبيا مقارنة بالبحث الصفي، يكلف الطالب به ضمن متطلبات الحصول على الشهادة ويراعى فيه منهجية كتابة البحث العلمي ولا يقل عدد صفحاته عن ستين صفحة، ويكون موضوعه ضمن التخصص الدقيق للطالب.

3. **رسالة الماجستير و مذكرة الماستر:** رسالة تطلق على البحث المقدم لنيل شهادة الماجستير في النظام القديم أما المذكرة فتطلق على بحث مقرر لنيل شهادة الماستر في النظام الجديد، يستهدف هذا النوع أساسا تدريب الطالب على البحث والتنقيب العلمي تحت إشراف أحد الأساتذة، وتطبيق الطريقة العلمية في البحث، وتمكينه من اكتساب تجارب وامكانيات تدفعه للمداومة على البحث ومواصلة الراسة في مراحل عليا، ويرتكز التقييم في هذا النوع من البحوث على المنهج وجودة الأداء أكثر من الاكتشاف والابتكار ويركز في مناقشته على منهج الطالب ولعته وأسلوبه أكثر من التركيز على الاكتشافات الجديدة غير أن هذا لا يعني أنه غير مطالب بالجدة ومناقشة الأفكار وتحليلها.

4. **أطروحة الدكتوراه:** بحث يعد في مرحلة لدكتوراه وهي أعلى درجة علمية من سابقيها ويفترض في معد هذا البحث أن يتوسع في مراجعه، وأن يظهر براعته في المناقشة والتحليل وتنظيم المادة العلمية وإبراز النتائج والاكتشافات، كما يطلب منه الترجيح في مسائل الاختلاف والقدرة على الصياغة العلمية والدقة في العبارة والدراية العميقة بالموضوع وعادة لا يسمح أن تكون سمة الموضوع مجرد الجمع والتنظيم والعرض، بل يجب إضافة الجديد ، بحيث تعكس انطباعا ملموسا عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث ، دون الحاجة لمن يشرف عليه أو يوجهه[1].

[1] صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص 25.

المحاضرة الخامسة: مناهج البحث العلمي

يقصد بالمنهج العلمي هو الطريقة التي يختاره الطالب لإعداد بحث علمي، ويعرف المنهج العلمي بأنه: "الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلات البحث."[1]، ولكل بحث منهج يسير عليه لدراسة المشكلة فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تلخيصها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها للوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها، ويمثل المنهج عماد البحث العلمي والطريق المؤدي للكشف عن الحقائق عن طريق اعتماد مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عمليات الوصول إلى نتيجة معلومة[2] وتتنوع المناهج العلمية وهو ما سنتناوله في هذه المحاضرة:

أولا: المنهج الوصفي

يكتسي المنهج الوصفية أهمية بالغة في العلوم القانونية حيث أن أغلب البحوث القانونية وصفية بطبيعتها، يهدف هذا المنهج إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا، ويعرف بأنه: " محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها."[3]، كما يعرف بأنه: " المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا."[4]، ففكرة البحث الوصفي هي أن الباحث يقوم بالحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره .

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق.، ص 35.

[2] سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 116.

[3] محمد سرحان علي المحمودي ، مرجع سابق، ص 46.

[4] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 126.

يعد المنهج الوصفي ركنا أساسيا من أركان البحث العلمي فهو أول الخطوات التي يقوم بها الباحث عندما يتناول دراسة ظاهرة ما، ويعتمد على التحليل والعقل والموضوعية ويرتبط بالواقع قدر الإمكان، كما أنه يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة وذلك عبر متابعة معدلات التغيير وواقع الظاهرة.

1. أهداف المنهج الوصفي: للمنهج الوصفي عدة أهداف يمكن أن نذكر منها كما يلي[1]:

- تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر؛
- إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر؛
- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من خبراتهم واتخاذ القرارات المناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة؛
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

2: أنواع المنهج الوصفي: يندرج تحت المنهج الوصفي مناهج أخرى أهمها:

أ. **المنهج المسحي:** هو أحد المناهج التي تقوم على جمع وتحليل البيانات الاجتماعية عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة والاستمارة من أجل الحصول على معلومات من عدد كبير من الناس، وهو استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلا[2].

ب. **منهج دراسة الحالة:** يعرف بأنه: " أسلوب يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة من حالة فردية واحدة أو عدد من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 139.

[2] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 69.

وما يشبهها من ظواهر"[1]، وهو منهج قائم بذاته يتابع الحالة في مختلف مراحلها ويحلل المعلومات المجمعة، وينتهي بوضع تقارير، وهو عبارة عن النتيجة النهائية للبحث، يستعين بأدوات البحث: الملاحظة، المقابلة ووثائق شخصية إذا كان الأمر يتعلق بدراسة فرد من الأفراد، ويقوم منهج دراسة الحالة على خطوات يجب مراعاتها تتمثل في تصميم العينة وهي الخطوة الأولى التي يجب على الباحث أن يبدأ بها فيختار عينة معينة ويختبرها عن طريق الاستبيان أو الملاحظة أو المقابلة ليصل إلى نتائج يستطيع أن يعممها فيما بعد، بعد ذلك الخطوة الثانية المتمثلة في دراسة هذه العينة من خلال دراسة تاريخها والمراحل التي مرت بها وتفسير الأحداث[2]لنظري والتطبيقي مثل: النظام القانوني للبنوك – بنك البركة أنموذجا -.

ثانيا: المنهج التاريخي

هو المنهج الذي من خلاله يقوم بالبحث واستقصاء الماضي، أو سجل الخبرات الماضية، والمنهج التاريخي هو الذي يوظف التاريخ لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة ويستعمل التاريخ للإشارة إلى التغيير الذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية، يعرف بأنه: " الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل."[3]

فالمنهج التاريخي يلعب دورا كبيرا في اكتشاف الحقائق التاريخية وإثباته بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق التأصيل وتأكيد هوية الوثائق التاريخية وتقييمها واستخراج الحقائق العلمية منها، ومهمة الباحث التاريخي مهمة صعبة لأنه يجب أن يتأكد من جميع الحقائق والوثائق التي بحوزته فهذه الوثائق والحقائق قد تتعرض للتزوير والتحريف[4].

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 56.

[2] حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 146.

[3] فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 215.

[4] محمد عبد السلام، البحوث القانونية " الماهية- المنهجية – الأدوات"، د.ط، مكتبة نور، د.ب.ن، 2021، ص 137.

تزداد أهمية المنهج التاريخي في العلوم القانونية ذلك أن كل النظريات القانونية لديها أصول تاريخية، ولا يمكن أن نفهم ما نحن عليه اليوم إلا برجوعنا للماضي وأحداثه[1]، ونجد تطبيقات هذا المنهج في العلوم القانونية بكثرة وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية السابق وتتبع مراحلها وأسباب تطورها، لنستطيع تحديد النظم القانونية الحديثة وتطويرها.

1: مصادر المنهج التاريخي

أ. **المصادر الأصلية:** وهي الوثائق التاريخية الأصلية أو الأولية (كالسجلات، محاضر الاجتماعات، التقارير)، إلى جانبها الآثار التاريخية.

ب. **المصادر الثانوية:** هي التي تم اللجوء إليها عند عدم توفر المصادر الأصلية مثل التقارير الصحفية، تقارير شهود العيان، المصادر الشخصية كالرسائل والمذكرات، الدراسات والكتابات التاريخية.

2: مراحل المنهج التاريخي: حتى نتمكن من بناء المنهج التاريخي لدينا مراحل يتكون منها هذا المنهج وهي كالتالي:

أ. **تحديد المشكلة العلمية التاريخية:** أي تحديد الفكرة التاريخية التي تدور حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية.

ب. **جمع وحصر الوثائق التاريخية:** بعد تحديد المشكلة يجب حصر جميع الوثائق والمصادر التي يتحصل عليها الباحث وتحليلها بطريقة علمية للتأكد من سلامتها وصحتها.

ت. **نقد الوثائق التاريخية:** و هي مرحلة تلي المرحلة السابقة فيها يتم تحليل الوثائق تحليلا علميا دقيقا عن طريق استخدام كافة الاستدلالات والتجريب للتأكد من مدى أصالتها، ويكون هذا النقد عن طريق مجموعة من الأدوات ويجب أن تتوفر في الباحث قدرات كبيرة [2].

[1] حورية سويقي، مرجع سابق، ص 142.

[2] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 143.

ثالثا: المنهج التجريبي

تعتبر البحوث التجريبية من أهم وأدق البحوث العلمية حيث يعتمد على دراسة الظواهر الفيزيائية والكيميائية حتى يستطيع الباحث أن يتحكم في المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، ويقوم على الملاحظة والتجربة والاستقراء والمقارنة، هذه هي مكونات المنهج التجريبي ويجب التعامل معه بحذر في العلوم الاجتماعية نظرا لخصوصية الظاهرة وصعوبة التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع التجربة ويقوم المنهج التجريبي كذلك على قاعدة (أن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المماثلة)، ويمكن ان نعرفه كما يلي: " التغيير المتعمد والمضبوط للشروط المحددة للواقعة أو الظاهرة التي تكون موضوع للدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغير من آثار في هذا الواقع والظاهرة، او هو ملاحظة تتم تحت ظروف مضبوطة لإثبات الفرضيات ومعرفة العلاقة السببية."[1]، ونجد تطبيق هذا المنهج في التجريم والعقاب وكذلك يتم تطبيقه في مجال علم الإدارة وغيرها من التطبيقات لهذا المنهج في العلوم القانونية.

1. **أنواع التجارب في البحث التجريبي:** يسلك الباحث في الذي يستعمل المنهج التجريبي نوع من هذه الأنواع لممارسة بحثه:

أ. **التجارب المعملية أو المختبرية:** وهي التي تجرى في ظروف مصطنعة وغير طبيعية ويكون للباحث فيها سيطرة كبيرة تهدف إلى تأسيس علاقات السبب والنتيجة بين متغيرات الدراسة، وتتم هذه التجارب داخل مهيئة وقابلة للتحكم في مختلف الظروف الخارجية[2].

ب. **التجارب الحقلية أو الميدانية:** وهي التجارب التي تكون طبيعية وتدخل الباحث فيها يكون محدودا، كالمدرسة والمصنع، وتتميز هذه الطريقة بان الأفراد المبحوثين لا يتصنعون الحركة بحيث لا يوجد لديهم شك بأنهم مراقبين أو محل تجربة.

[1] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 144.

[2] عبد الجليل طواهير، بلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 01، عدد04، جامعة بسكرة، 2022، ص 28.

2. مميزات المنهج التجريبي

- يعتبر المنهج التجريب أكثر البحوث صرامة وصلابة؛

- يتميز هذا المنهج بالقدرة على دعم العلاقات السببية[1]؛

- تكرار التجربة عبر الزمن مما يعطي الباحث فرصة التأكد من صدق النتائج.

رابعا: المنهج المقارن

يمكن أن نعرف المنهج المقارن بأنه: " ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر"[2]، ويستخدم هذا المنهج في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة ظاهرة قانونية في مجتمع معين مع نفس الظاهرة في مجتمع آخر، ويعتمد على التعمق والدقة والدراسة والتحكم في موضوع البحث ويكون بتبيان أوجه الشبه والاختلاف.

1. شروط المنهج المقارن

- يجب تحديد موضوع المقارنة تحديدا دقيقا والمواضيع التي سيتم مقارنتها؛

- يجب أن يختار الباحث عددا محددا من القوانين التي سيقوم بمقارنتها حتى تكون المقارنة فعالة، وأن تتوفر المراجع المتعلقة بالمقارنة[3]؛

- يجب ان تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز أن نقارن مالا يقارن ؛

- تجنب المقارنة السطحية بل لابد من التعمق في المقارنة؛

- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بالزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان وزمان آخر.

[1] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 145.

[2] عبد الجليل طواهير، بلال عثمان، مرجع سابق، ص 29.

[3] علي ضوى، منهجية البحث القانوني، د.ط، منشورات مجمع للجامعات، ليبيا، 1989، ص 41.

2. **أشكال المنهج المقارن:** يعتمد المنهج المقارن على شكلين هما[1]:

أ. **المقارنة الكيفية:** وتشمل هذه المقارنة شكلين أيضا:

- جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على أوصافها ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب، وهذا يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع، وقد يتطلب القيام برحلات للتعرف على الظاهرة.

- يكتفي فيه الباحث بجمع الأخبار عن طريق الكتب والمراجع ويقوم بالتعليق على تلك المعلومات ومناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة.

2. المقارنة الكمية: تقوم هذه المقارنة على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين وهنا تبرز أهمية الاحصاء وهذه المقارنة تقوم على الاعداد والكميات مثل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية.

خامسا : المنهج التحليلي

يعتبر المنهج التحليلي أحد أهم مناهج البحث العلمي ،فعملية التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل بحث أسلوب تحليل خاص به، ويستخدم هذا المنهج بكثرة في عمليات تحليل البيانات والظواهر المختلفة وحتى النصوص القانونية ، وهدفه الوصول الى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث .ويقوم هذا المنهج على التفسير والنقد والاستنباط وبالتالي يجمع بين المناهج الثلاثة السابقة، ويستخدم الطالب في هذا المنهج التفكيك والتقويم والتركيب حتى يتوصل في النهاية إلى النتائج التي يبحث عنها.

سادسا: المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)

يعرف هذا المنهج بأنه : " منهج أسلوبه الشرح والنظر والتفكير والتأمل والتحليل وينتقل من الكل إلى الجزء، ومن العام إلى الخاص."[2]، ويعتمد هذا المنهج على المبادئ العامة والنظريات ويبدأ من

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 75.

مسائل مسلم بها ليصل إلى نتيجة، ولا يشترط وجود تجربة معينة كما هو واقع الحال في العمليات الحسابية من غير الحاجة إلى تجربة لإثبات صحة النتائج، ويعتمد أسلوب التسلسل في المواضيع المعنية للوصول إلى مواضيع أخرى، ومن بين أدواته استعمال التأمل الذهني ، القياس، التركيب أي يستخدم نتائج صحيحة والبناء عليها.

ويعتبر هذا المنهج من أهم المناهج المستعملة في العلوم القانونية ففي المسائل القانونية التي تطرح على القاضي يستعمل فيها أداة القياس لتكييف النزاع المعروض عليه.

سابعا: المنهج الاستقرائي

الاستقراء هو كل استدلال يسير من الخاص إلى العام وهو بهذا يشمل الدليل الاستقرائي الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة، والاستنتاج العلمي القائم على أساس التجربة بالمفهوم الحديث للملاحظة[1].

ففي هذا المنهج ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية، ومن الخاص إلى العام، ومعنى كلمة استقراء هي حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات والتفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد، ومثال على ذلك أن ينتقل الباحث من دراسة علاقة جهاز القضاء بجهاز التنفيذ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي، من خلال هذا نصل إلى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات، فتنقلنا بذلك من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة إلى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات.

أ. **خطوات المنهج الاستقرائي:** لهذا المنهج مجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي[2]:

1. **الملاحظات:** يقوم الباحث في هذه الخطوة بجمع البيانات والمعلومات ويقوم بتحليلها تحليل علمي ثم يقوم بتلخيصها.

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 145.

[2] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 171.

2. **الفرضيات:** وهي الأفكار التي يقوم الباحث بطرحها ثم يقوم بتفسيرها ووضع حل لها وعلى أساسها بقوم بالبحث العلمي ليصل في النهاية إلى صحة فكرة من الأفكار التي وضعها في البداية.
3. **التجارب:** يقوم الباحث بعقد تجارب على الفرضيات وبالتالي يستنتج صحة المنهج التي يسير عليه في مشواره البحثي ويتعرف على نقاط الضعف ومواطن القوة.

ب. **أنواع المنهج الاستقرائي:** ينقسم الاستقراء إلى نوعين رئيسين هما[1]:

1. **الاستقراء التام:** وهو استقراء يقيني فهو يقوم على استقراء كل جزئيات البحث سواء كانت هذه أجناسا أو أنواعا أو أفرادا، ونقصد بذلك انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.
2. **الاستقراء الناقص:** وهو استقراء غير يقيني، بمعنى تفحص بعض الجزئيات فقط وانتقال الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس الذي يشتمل على هذه الجزئيات، وبعبارة أخرى الانتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية.

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 147.

المحاضرة السادسة: اختيار موضوع البحث وتحديد المفاهيم

إن اختيار موضوع البحث ليس بالعملية السهلة كما يعتقد البعض لأن الباحث مطالب بتغطيته تغطية شاملة، وإبراز مهاراته في الكتابة والوصول إلى نتائج مدعمة بالحجج والبراهين[1]، لهذا يجب أن يختار الباحث موضوع البحث بعناية تجعله يكتب فيه بكل أريحية وثقة كما يجب أن يتوافق وميولاته ورغباته حتى يتمكن من البحث فيه.

تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة عوامل ومعايير، منها ما ترتبط بشخص الباحث، وعوامل أخرى موضوعية ترتبط بطبيعة موضوع البحث، فنقطة بداية الأبحاث العلمية هي اختيار موضوع البحث، وعليه فإن النجاح في تحديد مشكلة البحث يتوقف على حسن اختيار الباحث لموضوع بحثه، والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء اشكالية محددة، فلو أن طالبا في الحقوق أراد اختيار عنوان بحث لابد أولا اختيار مجال البحث فهل الموضوع البحث في العلوم الإدارية أم في القانون الدستوري ...الخ[2]، كما يقصد به المسألة أو المشكلة التي يتصدى البحث لمعالجتها، أي الموضوع الذي يتناوله البحث بالدراسة والتحليل[3]، مثل حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، والباحث هو من يتحمل مسؤولية اختيار موضوع بحثه ويتقاسم معه المشرف المسؤولية وذلك بإشرافه على هذا البحث والموافقة عليه.

وقبل أن يختار الباحث موضوع البحث يجب أن يطرح الباحث على نفسه عدة أسئلة كما يلي[4]:

1. هل فكرة الموضوع تتوافق واهتماماتي؟
2. هل هي جديدة؟
3. هل ستضيف هذه الدراسة إلى المعرفة شيء؟

---

[1] عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 31.

[2] عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دون طبعة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص83.

[3]. أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2009، ص 140.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 32.

4. هل يمكنني القيام بهذه الدراسة؟
5. هل المشكلة صالحة للدراسة؟
6. هل سبق لباحث آخر أن تطرق لها؟

هذه الأسئلة من شأنها أن تفتح ذهن الباحث وتوجهه إلى اختيار الموضوع الذي يتوافق وتوجهاته وقدراته، كما أنها تساهم في تحديد أهمية الموضوع، والجديد الذي يضيفه للمعرفة لأن الهدف الأسمى من هذه البحوث هو الإضافة العلمية للمعرفة.

وعليه سنتطرق في هذا الموضوع إلى معايير اختيار موضوع البحث وسبل النجاح في ذلك.

أولا: العوامل والمعايير الذاتية أو الشخصية لاختيار موضوع بحث علمي

وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

أ. **الرغبة النفسية الذاتية:** وهو المحفز النفسي الذاتي أو ما يسمى بحب الاستطلاع، والميول والرغبات الذاتية الصادقة للباحث نحو موضوع معين، والرغبة الحقيقية في اختيار دراسته وتفضيل بحثه دون غيره من المواضيع، وهو من العوامل الجوهرية لأنه يحقق الاندماج النفسي والارتباط العاطفي بين الباحث وموضوع البحث.

كما أن الباحث من خلال دراسته في التخصص تراوده أفكار عديدة للبحث في موضوع معين، وله رغبة في معالجة أجزاءه، فالأمر ليس بصدفة بل هو نابع من خيار ذاتي ورغبة للبحث والتنقيب في موضوع معين.[1]

ب. **الاستعداد والقدرات الشخصية للباحث:** القدرات الذاتية تمكن الباحث من إنجاز بحثه إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وشروط المنهجية، فنبغي على الباحث مراعاة استعداداته ومهارته وقدراته الشخصية من مختلف الجوانب عن اختيار بحثه، وأن يوازن بين ما يتطلبه بحثه وقدراته الشخصية الذاتية، وذلك بالنظر الى الجوانب التالية:

[1] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 82.

1. **القدرات العقلية للباحث:** فيجب على الباحث أن يكون قادرا على دراسة عناصر موضوع البحث واستيعاب حقائقه، وعلى تحديد المصطلحات والمفاهيم الخاصة ببحثه، أن تمكنه قدراته العقلية على التعمق والتحليل والتفسير وكذلك الاستنتاج، وهذا أمر يتفاوت فيه الباحثون، ومثال على ذلك إذا اختار الطالب موضوع البحث الخاص بالأنظمة العقابية وهو موضوع قانوني إلا أنه قد يرتبط بعلم الاجتماع وعلم النفس، فعلى الباحث أن يحكم على مدى قدرته العقلية وإمكاناته العلمية إن كانت ستسعفه لاستيعاب الموضوع من جميع النواحي، وإلا عليه أن لا يختار هذا الموضوع، كذلك عليه أن لا يخوض في مواضيع غامضة تفوق قدراته العقلية[1].
2. **القدرات البدنية:** وهو كل ما تعلق بصحته البدنية وسلامتها، والتي تمكنه من إجراء بحثه والاتصال بمصادرها على اختلافها وتنوعها، دون أن يكون هناك أي عائق بدني يحول دون القيام بذلك[2]، فيستحسن من الباحث أن يختار بحثا يتماشى وقدراته الصحية فمثلا شخص له إعاقة بدنية عليه ألا يختار بحثا يتطلب تنقلات عديدة ومقابلات، فحالته الصحية قد تصعب عليه الأمر
3. **القدرات المعنوية للباحث:** وهي الصفات والمهارات النفسية والأخلاقية التي يتعين على الباحث أن يستجمعها حتى يتفوق في بحثه، مثل الصبر، فمثلا وجود العديد من الآراء الفقهية في مسألة قانونية معينة يستلزم الصبر في جمعها وترتيبها وتحليلها والخروج بالرأي الصحيح في النهاية، كذلك من القدرات الأخلاقية قبول التوجيه والنقد الذاتي، والشجاعة الأدبية في النقد الموضوعي.

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع السابق، ص 89.

[2] المرجع نفسه، ص 90.

4. **القدرات المادية للباحث:** ويقصد بها الإمكانيات الاقتصادية والمالية التي يتطلبها إجراء البحث العلمي، فالبحث العلمي يتطلب بذل نفقات مالية منها ما ينفقه على إجراءالتجارب في ورشات خاصة، أو التنقل وزيارة المعارض وغيرها واقتناء المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوعه، أيضا تشمل القدرات المالية الوضعية المالية للباحث وما تتطلبه من استقرار اقتصادي لحياته الشخصية والعائلية[1].

5. **القدرات اللغوية للباحث:** فعلى الباحث أن يراعي قدارته اللغوية ومدى تمكنه من اللغات الأجنبية وإجادته لها عند اختيار الموضوع، ففي ميدان العلوم القانونية يشتد مطلب الإلمام باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والانجليزية على الأقل، إذ يتيح ذلك للباحث الإطلاع على نصوص تشريعات البلدان الأجنبية المستهدفة بالبحث بهدف المقارنة بينهما.

ث. **التخصص العلمي للباحث:** يشترط أن يختار الباحث موضوع البحث في نطاق التخصص العام ثم تضيق الدائرة التخصص لاختيار داخل التخصص الدقيق، وانتهاء بالتخصص الأدق.

ج. **التخصص المهني والعملي للباحث:** هو عامل آخر ذاتي وأساسي في اختيار موضوع البحث فطبيعة عمل الباحث ومركزه تتحكم في اختياره لموضوع بحثه، فله أن يختار موضوع يندرج في نطاق مزاولته لوظيفته أو ممارسته لمهنته، فمثلا المحامي أو القاضي يقومان بإجراء ما يناسب طبيعة عملهما من أبحاث، شريطة تناسب هذا النشاط مع التخصص الأكاديمي للباحث، فلا يحق للباحث في مجال العقود التجارية وقانون الأعمال أن يسجل موضوعا له علاقة بالتنظيم الإداري للبلدية لا لشيء إلا لكونه موظفا فيها[2].

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق ، ص 91.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 84.

ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ. **القيمة العلمية للبحث:** يجب مراعاة القيمة العلمية للبحث عند اختيار الموضوع، فلا فائدة من البحث في موضوع يفتقد للأهمية العلمية ولا يحقق الأهداف المرجوة منه، كذلك لا فائدة من تكرار البحث في موضوع سبق البحث فيه دون التطلع للوصول إلى نتائج جديدة، وهنا تطرح مسألة الجدّة، فمن الضروري أن يكون موضوع البحث جديدا ومبتكرا أو موضوع سبق دراسته لكن الدراسة الجديدة ستأتي بنتائج مخالفة للدراسة السابقة.

ب. **المدة الزمنية المحددة لإنجاز البحث:** على الباحث أن يراعي بدقة وعناية عامل الزمن عند اختيار موضوع بحثه وأن تتلاءم طبيعة العمل مع المدة المحددة حتى لا يقع تحت طائلة ضيق المدة الزمنية وما تسببه من اختلال في انجاز البحث العلمي[1]، وفي هذا المعيار نقول بأن عملية تنظيم الوقت مهمة فكلما نظم الطالب وقته وعرف كيفية استغلاله لإنجاز بحثه العلمي كلما نجح في ذلك فهناك طلبة لا تكفيهم المدة المحددة للإنجاز وهذا قد يرجع أحيانا إلى عملية التخطيط التي يقوم بها الطالب في بداية بحثه وكيفية تنظيم وقته.

أ. **الدرجة العلمية المحصل عليها من خلال البحث:** ينبغي أن يكون الباحث مدركا جيدا للدرجة التي سيحصل عليها من خلال هذا البحث ليعرف كيفية اختيار موضوع بحثه وكيفية التعامل معه، فإذا كان البحث يتعلق بالحصول على شهادة الليسانس ينبغي أن يكون البحث بسيطا وغير متشعب مقارنة لو كان البحث يتعلق بشهادة الماستر مثلا، فالمدة الزمنية الممنوحة لكل بحث تختلف باختلاف درجته لهذا فالاختيار ينبغي أن ينبني على هذا الأساس فالبحث الذي هدف من خلاله الحصول على شهادة الماستر مثلا تكون مدة الانجاز هي ستة أشهر تقريبا أما أطروحة الدكتوراه فالمدة الزمنية من ثلاثة سنوات إلى خمس سنوات وبالتالي يجب على

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 100.

الطالب أن يكون مدركا لذلك جيدا فإذا اختار موضوعا يحتاج إلى تعمق ومدة زمنية طويلة طويلة وحاول معالجته بطريقة متعمقة فهذا اختيار خاطئ يجعله يتلقى صعوبات في الإنجاز.

ب. **مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بالبحث العلمي:** تعتبر وفرة المصادر والمراجع النظرية والتطبيقية مقياسا واضحا على قابلية البحث في الموضوع من عدمه، فالموضوع الذي تتوفر فيه المراجع والمصادر يشجع الطالب على البحث فيه واختياره، وبما أن البحوث التي نقوم بها تعتمد على دراسات سابقة وآراء متنوعة في الموضوع الذي تطرق إليه بالبحث والدراسة أشخاص آخرون، فالباحث مطالب بتوضيح مساهمته المعرفية في موضوع ما[1]، وقبل أن يختار البحث يجب ان يتأكد من مدى توفر المراجع فالعديد من الطلبة اختاروا مواضيعا لا يوجد فيها مراجع بكثرة خصوصا المواضيع الجديدة فتلقوا صعوبات عديدة في عملية البحث ما دفع بالكثير منهم إلى التأخر في إنجاز بحوثهم وفي هذا المعيار بالذات يجب أن يراعي الطالب الدرجة العلمية التي سيحصل عليها من خلال هذا البحث حتى لا ينساق وراء المواضيع الجديدة التي تنقص فيها المراجع وتتطلب الكثير من الوقت والجهد.

وفي النهاية نخلص إلى أن كل هذه المعايير سواء الذاتية أو الموضوعية مرتبطة ببعضها البعض وكلما قام الطالب بمراعاتها مراعاة حقيقية كلما نجح في إنجاز بحثه وحقق نتائج جيدة تتماشى والمطلوب منه.

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 33.

المحاضرة السابعة : الاشكالية

من أهم ما يقوم عليه البحث العلمي هو تحديد مشكلة البحث فهي التي تحدد الخطوات الموالية في البحث لهذا يجب ان يتم تحديدها بصورة دقيقة ويجب صياغتها بشكل واضح، فإذا لم تكن إشكالية البحث محددة بوضوح فإن الباحث لا يمكن أن يتقدم في بحثه، وتحديد مشكلة البحث هي من أهم الخطوات فهي تؤثر تأثيرا كبيرا في جميع الخطوات التي تليها فهي التي تحدد للباحث نوع الدراسة التي يمكن القيام بها وطبيعة المنهج الذي يتبعه وخطة البحث وأدواته وحتى نوعية البيانات التي يجب ان يحصل عليها[1]، وفي هذه المحاضرة سنتعرف على أهم الركائز التي تقوم عليها الاشكالية السليمة.

أولا: اشكالية البحث العلمي وكيفية صياغتها

لا يمكن اختيار أي موضوع للبحث العلمي دون وجود مشكل يطرحه هذا الموضوع يحاول الباحث من خلاله البحث عن حل له، وينبغي أن نتعرف على ما هو لمقصود بالإشكالية بحيث يمكن ان نعرفها كما يلي: " هي السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث، أو هو مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء القيام بالبحث."

يعتبر تحديد الاشكالية أهم خطوة وأهم عناصر البحث العلمي الحديث، وهي تساعد على تحديد موضوع البحث [2].

أ. **الفرق بين الاشكالية والمشكلة**: لقد حاول العلماء توضيح الاختلاف بينهم نظرا لوقوع العديد من الطلبة في الخلط بينهما، فالمشكلة هي ذلك السؤال الذي لا توجد له إجابة دقيقة ومحددة، وهو ليس سؤال عادي بل يجب أن تتوفر فيه شروط السؤال العلمي الصحيح، أما الاشكالية فهي أكثر تحديدا ودقة وإجاز وأدق من مشكلة البحث التي تبدو أنها فضفاضة وغير دقيقة في

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الأشعل الفنية، مصر 2002، ص 30-31.

[2] تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، طبعة 2017، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 213.

تحديدها. كذلك لمشكلة تسبق الإشكالية من حيث زمن طرحها، ويلجأ آخرين للتفريق بين الإشكالية والمشكلة في ان موضوع البحث عادة لا يشرح الإشكالية المراد إختبارها حيث أن الموضوع يظل فضفاضا عاما يقبل تفسيرات عديدة، لذلك تأتي الإشكالية لتحسم الارتباك وتحدد الموقف وتضيق الموضوع حتى يكون حجم المشكلة في حدود الوقت، والإمكانات المادية والبشرية[1].

ب. نشأة المشكلة

يهتم الباحث في مجال العلوم القانونية بالظواهر القانونية مثل الدولة ، المجلس الدستوري، المحكمة العليا ، الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، المحكمة الجنائية الدولية ... إلخ .

فكل هذه الظواهر وغيرها ، تطرح بالنسبة للباحث إشكالات ناتجة عن الملاحظة ، فملاحظته إلى "مجلس الأمن الدولي " مثلا تطرح بالنسبة إلى الباحث عدة تساؤلات مثل : فعالية المجلس في وقف النزاعات المسلحة ، وملاحظته إلى " المجلس الدستوري " مثلا يطرح مسألة الرقابة على دستورية القوانين وهذا على سبيل المثال .

إذن، يمكن القول أن الملاحظة المباشرة للمحيط الخارجي تدفع إلى طرح تساؤلات حول أسباب حدوث الظاهرة أو الأزمة أو النزاعات أو .... إلخ .

وفي إطار تحديد الاشكالية يجب أن نحدد القصد الذي جعلنا نختار موضوعا دون آخر فاختيار موضوع " دور منظمة الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة " هو من أجل معرفة مدى قدرة هذه المنظمة على القيام بدورها المنوط بها استنادا إلى ميثاقها .، بعد توضيح القصد من تناول الموضوع المختار لابد من تحديد أهداف البحث والمتمثلة في وصف الظواهر ، تصنيفها تفسيرها ، فهمها، أو التركيب بين هذه الاحتمالات ، ففي المثال السابق ، يمكن أن تهدف إلى تصنيف

[1] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلالي، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 123.

أجهزة الأمم المتحدة، فندرس دور الجمعية العامة ونقارن بينهما في مجال حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة .

وعموما توجد مصادر متعددة للحصول على مشكلة بحثية أو علمية تحتاج إلى تحليل ودراسة، نذكر منها ما يلي :

1- **محيط العمل والخبرة العلمية** : بعض المشكلات البحثية تبرز للباحث من خلال خبرته العلمية اليومية فالخبرات والتجارب تثير لدى الباحث تساؤلات عن بعض الأمور التي لا يجدلها تفسيراً أو التي تعكس مشكلات للبحث والدراسة، فخبرة الباحث الطويلة بمجال العمل الميداني تسمح له بأن يرى المشكلات بوضوح وخاصة التي تتعلق بمجال العمل الذي يقوم به، فالمشكلة التي تنبع من واقع عمل الباحث تكون لها أهميتها عنده[1]، كما أن المجال العملي يفتح للباحث آفاق عديدة في البحث بحيث أن المشاكل التي تعترضه أثناء مهامه العملية تجعله يبحث من أجل حل هذه المشكلات ويمكن أن تكون إحدى هذه المشكلات مجالا واسعا للبحث.

2. **القراءات والدراسات الناقدة** : كثيرا ما نجد في قراءاتنا ودراستنا مواقف مثيرة لا نستطيع فهمها أو تفسيرها، وكثيراً ما نجد بعض القضايا تقدم الينا كمسلمات صحيحة دون ان يقدم الكاتب عليها أي تفسير أو تعليل، والقراءات الناقدة لما تحويه الكتب والدوريات والصحف من أراء وأفكار قد تثير لدى الفرد مجموعة من التساؤلات التي يستطيع أن يدرسها ويبحث فيها.

3. **البحوث السابقة** : عادة ما يقدم الباحثون في نهاية أبحاثهم توصيات محددة لمعالجة مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات ظهرت لهم أثناء إجراء الأبحاث الأمر الذي يدفع زملاءهم من الباحثين إلى التفكير فيها ومحاولة دراستها ، كذلك الإطلاع على المؤلفات والمراجع بشكل مستمر ودائم تساعد

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، مرجع سابق، ص 32.

الباحث في اختيار موضوع ومشكلة بحثه فهذه البحوث تشير في أحيان عديدة إلى إمكانية إجراء دراسة مستقبلية يحتاج إليها المجال في ضوء النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة[1].

4- **تكلفة من جهة ما** : أحيانا يكون مصدر المشاكل البحثية تكليف من جهة رسمية أو غير رسمية كالمؤسسات الانتاجية بتكليف باحث معين لمعالجة ظاهرة ما، وكذلك قد تكلف الجامعة والمؤسسات العلمية في الدراسات العليا بإجراء بحوث ورسائل جامعية تحدد لها إطار عام لمواضيع الاشكاليات مسبقا[2].

ت. **مواصفات الإشكالية السليمة والصحيحة في البحث العلمي**

- وضوح الإشكالية: يجب أن تكون إشكالية البحث العلمي واضحة ومحددة ومفهومة، فلا تصح ان تكون عامة وغامضة ومستحيلة.، فلو أن أحد طرح إشكالية: " ما هي آثار الإصلاحات على حياة المواطن الجزائري؟ فهذا السؤال يعتبر واسعا وغامضا لا يمكن التحكم في موضوعه فما هي الإصلاحات التي يتحدث عنها هل هي الاجتماعية أم القانونية أم الثقافية، وعن أي جانب من جوانب حياة المواطن سنتكلم: هل الحياة المهنية أم العائلية أم جميع جوانب الحياة؟[3]

- يجب أن تطرح بدقة وتركيز من غير إطالة او تشعب أو تعقيد.

- أن لا تكون إشكالية البحث واسعة وعريضة يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة.

- أن تكون الاشكالية اصيلة وجديدة وذات قيمة علمية مضافة

- أن تستوعب الاشكالية جميع عناصر الخطة وهي تقسيمات الموضوع، بحيث يكون هناك تناغم بين الخطة والاشكالية.

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة ، مرجع سابق، ص 33.

[2] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 72.

[3] عبد الرحمان بن سانية، سليمان بلعور، إعداد الإشكالية و أهميته في ضمان جودة البحث، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد04، 2009، ص 41.

- يستحسن ان تصاغ الاشكالية في صيغة سؤال واحد، ويصيغها باستعمال أدوات التساؤل: هل؟، لماذا؟، ماذا، كيف؟، ما هي؟،...

- يفضل تفادي طرح إشكالية البحث العلمي أو إظهارها او صياغتها في عنوان البحث مثل: "إشكالية الإلزام في القرار الدولي" فهذا العنوان يناسب مقالا او دراسة مختصرة؛

- أن تحدد الإطار الزماني والمكاني للدراسة.

- قواعد يمكن اتباعها عند تحديد المشكلة:

1. أن يكون الباحث واثقا من الموضوع الذي اختاره بحيث لا يكون غامضا أو عاما لدرجة كبيرة؛

2. وضع حدود المشكلة مع حذف جميع الجوانب والعوامل التي لا يتضمنها البحث[1].

ثانيا: صياغة التساؤلات الفرعية

قد تنبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية، ويختف تواجدها من موضوع لآخر فبعض الإشكاليات لا تحتاج لأسئلة فرعية والبعض الآخر منها يحتاج لذلك، والهدف من وضع الأسئلة الفرعية هو زيادة توضيح وتجزيء الإشكالية الرئيسية ويجب أن يتم الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تقسيمات البحث وأن لا يزيد عددها عن المعقول.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 45.

المحاضرة الثامنة. صياغة التصميم وأنواعه (خطة البحث)

خطة البحث هي التقسيم المناسب للموضوع، فهي التي تعطي للموضوع الانطباع الاول عن صورة العمل، من خلالها تبرز أهمية الموضوع وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، وهي هيكل البحث العلمي وبناؤه الذي يقوم عليه، ووضع خطة البحث من المسائل التي تلي مباشرة اختيار موضوعه، ويجب أن يسبقها قراءة عامة للموضوع ومن خلال هذه القراءة يحدد الباحث النقاط التي يتطرق إليها في بحثه، وتحديد خطة البحث يعتمد أساسا على ما يثيره الجانب المادي لمشكلة البحث من تساؤلات، يتحدد على أساسها التصور العام لخطوات ومراحل البحث[1]، فنجاح الطالب في البحث يعتمد على نجاحه في التصميم الجيد الذي يشمل كافة الموضوع فهي بمثابة أساس المنزل فكلما كان الأساس والهيكل جيدا كلما كان بناء بيت جميلا وسهلا، ولا يمكن التوصل إلى تصميم جيد دون قراءة جيدة للموضوع والتعرف على كامل مشتملاته.

أولا: أهمية الخطة

للخطة أهمية بالغة فكما أشرنا سابقا هي أساس البحث والنجاح فيها يؤدي إلى النجاح في عمل هذه الدراسة وتكمن هذه الأهمية خصوصا فيما يلي:

- تمكن الباحث من السيطرة على الموضوع وكذلك ترتيب الافكار والبيانات المتحصل عليها، وتبرز معالم الموضوع؛
- مساعدة الباحث على تحديد هدفه من دراسته وإعداد بحثه؛
- تحديد الطرق والإجراءات التي تحقق للباحث هدفه من البحث؛
- إعداد خطة البحث هي دليل للباحث للسير وفقها، فهي تُعدُّ الخريطة التي على أساسها يسير في إجراء بحثه؛
- معرفة قيمة البحث نظريًّا وعمليًّا؛

[1] أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص153.

- تحديد المشكلات التي سيُواجهها الباحث ووضع الاحتياطات والحلول اللازمة لها؛

- تحديد ما يحتاج إليه البحث من حيث التكلفة والمدة الزمنية.[1]

ثانيا: شروط إعداد خطة البحث

- أن تكون خطة البحث منسجمة ومتناغمة مع عنوان البحث وإشكاليته: يجب على الباحث قراءة عنوان بحثه قراءة جيدة حتى لا يقحم جزءا في الخطة لا علاقة له بموضوع بحثه، كما عليه أن تشمل الخطة الاشكالية التي حددها لبحثه ، فالخطة تحتوي على اجابات مجزأة وفرعية على الاشكالية.

- أن يكون ترتيب تقسيمات الخطة منطقيا ومتسلسلا، يفضي كل قسم منها غلى القسم الذي يليه بسلاسة وسهولة.

- ضرورة الربط والتنسيق بين عناوين الخطة.

- مراعاة التدرج المنطقي: يقصد بالتدرج المنطقي لأقسام البحث المختلفة تفرع كل قسم من القسم السابق عليه، بحيث يكون العنوان الفرعي مشتق من العنوان الأصلي[2]، والتدرج من العام إلى الخاص، ومن الكل إلى الجزء فمثلا يتناول الطالب التعريف قبل الخصائص.

- أن تكون الخطة متوازنة في جانبها الشكلي والموضوعي: يجب يكون تقسيم البحث متوازنا بأن تتقارب أحجام فصوب ومباحث ومطالب وفروع البحث نسبيا، وتوازن البحث من ناحية التقسيم يعتمد أساس على إلمام الباحث جيدا بعناصر البحث المادية وما تثيره الاشكالية من تساؤلات، فلا يجوز أن يتوسع في قسم أو عنصر على حساب قسم أو عنصر آخر[3].

[1] إعداد خطة البحث العلمي، مقال منشور على الموقع التالي: https://mobt3ath.com/dets.php?page=133&title= ، تاريخ الزيارة: 2022/10/10، الساعة: 8.00.

[2] أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 167.

[3] المرجع نفسه، ص 168.

إن تصميم البحث بطريقة متوازنة يدل على مدى تحكم الباحث في الموضوع، لهذا يجب أن تكون الخطة متوازنة، والتوازن الشكلي هو أن يتساوى عدد الأبواب والمباحث و المطالب..الخ، أما التوازن الموضوعي هو التناسب في حجم التقسيمات الفرعية قدر المستطاع وفي حدود الإمكان، وهنا يجب أن يراعي الباحث عدد الصفحات فلا يعقل أن يكون عدد صفحات الفصل الأول خمسين صفحة أما الفصل الثاني فيكون 20 صفحة.[1]

- ويفضل في التقسيم أسلوب الثنائية إلا إذا استدعى الموضوع غير ذلك، ومثال ذلك:

الفصل الأول: الجانب النظري

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

مثال آخر عن التقسيم الثلاثي

الفصل الأول يخصص للمعالجة التشريعية

الفصل الثاني: يخصص للفقه

الفصل الثالث: يخصص للتطبيقات القضائية.

وحتى يتم التقسيم بشكل جيد يجب تحديد طبيعة الموضوع أولا فمثلا إذا كان موضوع البحث ذو صبغة تاريخية فيمكن تقسيمه إلى حقبتين زمنيتين أو ثلاث حسب عدد الحقبات الزمنية التي يتناولها الموضوع، أما إذا كان الموضوع ذو طبيعة تاريخية وقانونية معا فيمكن تقسيمه إلى قسمين الأول للناحية التاريخية والثاني للناحية القانونية[2] وهكذا فدائما طبيعة الموضوع لها علاقة كبيرة بتحديد تقسيماته وكلما تعرف الطالب أكثر على الموضوع كلما استطاع تقسيمه بطريقة جيدة.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 130.

[2] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، طبعة 2018، دار الخلدونية ، الجزائر، 2018، ص 82.

ويتم تقسيم الموضوع وفقا لأجزائه كما يلي: الكتاب، الجزء، القسم ، الباب، الفصل، المبحث، المطلب، الفرع، أولا.. 1.. أ...إلخ[1].

- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة والمتخصصة، والحرص على إيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.

- أن تكون خطة البحث مرنة قابلة للتعديل والإضافة دون الإخلال بتوازنها: ونقصد بذلك أن يضع الباحث خطة أولية يمكن في كل مرة تغيير عناصرها دون الإخلال بالمعنى العام للموضوع.

ملاحظة: استعمال الفصل التمهيدي: قد يلجأ العديد من الباحثين لاستعمال الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي والذي من خلاله يعرض مجموعة من الأفكار أو المفاهيم أو التعاريف والتي يراها مهمة وذات علاقة بموضوع البحث، فقد يجد الباحث بين يديه عناصر تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة، وفي نفس الوقت ليست جزءا من جوهر البحث فيكتبها في فصل أو مبحث تمهيدي[2].

غير أنه نشير إلى أن اللجوء لاستعمال الفصل التمهيدي قد يجعل الباحث في وضعية ضرورة تبرير استعماله لهذا المبحث أو الفصل وقد يتهم بلجوئه للحشو وتوظيف المعيار الكمي على حساب النوع، وقد غاص في مسائل محسوم فيها وموجود في جميع المراجع[3]، لهذا فإن استعمال الفصل التمهيدي إذا لم يكن يحتوي على أفكار جديدة ومهمة للموضوع فلا داعي لاستعماله والأفضل أن يدخل الطالب مباشرة في معالجة الفكرة المطروحة وأي تعاريف مهمة يمكن أن يستعملها في المقدمة أو بداية الفصل أو المبحث لإعطاء فكرة أكبر عن الموضوع.

ثالثا: أنواع التصاميم: مثل ما أشرنا سابقنا فإن طبيعة الموضوع غالبا ما تحدد كيفية تقسيمه وحتى نوع الخطة المستعملة فيختلف التقسيم بحسب اختلاف الموضوع ونفس الأمر بالنسبة للنوع غير أن الإلتزام بأحد الأنواع يرجع للهيئة الوصية التي ينتمي لها الطالب، وللتصميم نوعان ونحن في

[1] المرجع نفسه، ص 84.

[2] علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 106.

[3] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 90.

جامعاتنا نعتمد على التصميم اللاتيني المنطقي الذي يعتمد على المعايير الموضوعية بحيث أن المطلوب من الطالب في هذه المرحلة أن يعد تصميما متوازنا من الجانب الشكلي والموضوعي فهذا النوع من التصاميم هو ما يتماشى مع الأهداف المرجوة من البحث العلمي في هذه المرحلة، غير أن هناك اتجاه آخر لا يراعي تقسيمات الموضوع لا من الجانب الشكل ولا الموضوعي بل يفتح المجال للطالب للكتابة دون تقييد.

أ. **التصميم الانجلوسكسوني**: لا تقيم هذه المدرسة، أية قيود على التقسيم، فالباحث حر تماما في عدد الفصول و المباحث، حيث يؤمن هذا النظام بأن حرية الباحث هي التي تقود إلى الإبداع، و هذه الحرية يجب أن تبدأ من التقسيم، وعليه فإن هذا التصميم لا يراعى التوازن كما هو الشأن في التصميم اللاتيني، إذ يكون تقسيمه متتابعا ومتتاليا غلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريع وتجزيء هذه العناصر.

و مزايا هذا النظام، إطلاق العنان لحرية الباحث. و إعطاء الأفكار حقها في التقسيم دون قيود، إلا أن له عيوب أيضا، نذكر منها:

1- الفوضى الناتجة عن كثرة استخدام الأرقام، و عن العدد اللامحدود من المباحث التي يمكن أن يقسم لها الباحث بحثه؛

2- عدم مقدرة القارئ على تحديد نسب [انتماء] العنوان بسهولة، فكلما كثرت الأرقام للدلالة على ذلك، كثر احتمال نسيان المتلقي تحت أي مبحث أو مطلب جاء تقسيم هذا العنوان[1]، ويعاب عليه كذلك عدم التعمق في البحث.

ب. **التصميم اللاتيني المنطقي**: وهو يستند على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية بإعطاء عنوان لكل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوي، اصلي أو فرعي، عام أو خاص مع إيجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وصولا إلى إيجاد رابطة تتسم بالبساطة والوضوح

[1] نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 107.

والدقة والتعمق[1]، هذا النوع من التصاميم هو الذي تماشى مع يطلب من الطالب في انجاز بحثه ففي تصحيح عمله يؤخذ بعين الاعتبار التزامه بالجانب الشكلي والموضوعي في إعداد الخطة وأي إخلال بذلك يعرض الطالب للانتقاد وقد يعاب على هذا النوع من التصاميم التقييد بحيث يكون الطالب ملزما بشكلية معينة على خلاف النوع الآخر من التصاميم الذي يحس فيه الطالب بالحرية في الكتابة، غير أن الجيد في هذا التصميم هو أن القارئ يشعر بجمالية العمل عندما يكون متسلسلا ومتوازنا كما يشجع على القراءة اكثر وفهم الموضوع بسهولة.

[1] مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، د.د.ن، فاس، المغرب، 2015، ص 95.

المحاضرة التاسعة: أدوات ووسائل البحث العلمي (كيفية الاستفادة من المراجع، أنواع المصادر والمراجع المعتمدة في البحث)

بعد أن يختار الطالب موضوع البحث العلمي، يأتي إلى مرحلة البحث جمع الوثائق العلمية وكيف يستفيد منها، كذلك لابد من وجود تقنيات وأدوات للبحث العلمي ووسائله، في هذه المحاضرة سنتعرف على الأدوات التي يستعملها في البحث العلمي بعدها نتطرق إلى الكيفية التي من خلالها يجمع الطالب المراجع وكيف يستعملها في البحث.

أولا: أدوات البحث العلمي

للبحث العلمي مجموعة من الأدوات التي من خلالها يمكن للطالب ان يعد بحث علمي وفق للمنهجية العلمية وتتمثل هذه الادوات فيما يلي:

أ. **الملاحظة:** هي أكثر الأدوات التي تجعل الباحث متصلا بالبحوث، وتعني الملاحظة بمعناها العام الانتباه لشيء ما والنظر إليه، أما اصطلاحا فهي أداة من أدوات البحث العلمي تجمع من خلالها المعلومات التي تمكن من الإجابة عن أسئلة البحث واختبار فروضه، ويمكن تعريفها بأنها: " عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التغيير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته."[1]

وتقوم الملاحظة على قيام الباحث بملاحظة أو تتبع ظاهرة من الظواهر في ميدان البحث، كالسلوك الإجرامي داخل المجتمع، وملاحظة مدى نجاعة التدابير التشريعية الوقائية والعقابية في مكافحتها، وتوجد عدة أنواع من الملاحظة وتتمثل هذه الأنواع في:

[1] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 200.

- **أنواع الملاحظة وفقا لدور الباحث:** وتنقسم إلى الملاحظة من غير مشاركة هي التي يلعب فيها الملاحظ دور المتفرج والمشاهد للظاهرة موضوع الدراسة دون أن يشارك في هذا الحدث أو الظاهرة، أما النوع الثاني هو الملاحظة بالمشاركة وهنا يقوم الباحث بالمشاركة في الحدث كأن يشارك حياة المدمنين ويجلس معهم لمعرفة الأسباب التي تدفعهم لذلك.

- **أنواع الملاحظة وفقا لدرجة الضبط العلمي:** وتنقسم إلى الملاحظة البسيطة أو الغير منظمة وفي هذا النوع من الملاحظات يقوم الباحث بملاحظة الاحداث كما هي في حالتها التلقائية دون ضبط علمي كأن يكون الباحث بصدد بحث استطلاعي يجمع من خلاله البيانات كما وجدت، أما النوع الثاني فهو الملاحظة المنظمة وهي التي تتم في ظروف مخطط لها مسبقا ومضبوطة ضبطا علميا.

- **أنواع الملاحظة من حيث القائمين بها:** وتنقسم إلى الملاحظة الفردية والتي يقوم بها شخص واحد فقط والملاحظة الجماعية والتي يقوم بها عدة أشخاص[1].

ومن أهم مزايا الملاحظة أنها تتطلب عددا أقلا من المفحوصين مقارنة بالوسائل الأخرى، كما انها تسمح بتسجيل السلوك مع حدوثه في ذات الوقت[2].

ب. **المقابلة:** وهي حوار أو محادثة تجرى وجها لوجه عن طريق لقاء شخصي أو بيني ، بهدف الحصول على المعلومات حول موضوع معين يسعى الباحث للتعرف عليه، وقصد تكوين الآراء والاتجاهات، وتعرف بأنها: " وسيلة شفوية عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى."[3] وهي من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات وتوجد أنواع للمقابلة:

1. **أنواع المقابلة وفقا لنوع الأسئلة:** وتنقسم إلى المقابلة الحرة أو المفتوحة وهي التي يطرح فيها الباحث أسئلة غير محددة الإجابة مثل سؤال: **ما رأيك ي مستوى التعليم في الجامعة؟**

[1] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 200-201.
[2] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، د.ط، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2011، ص 345.
[3] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق، ص 186.

أما المقابلة المقيّدة فهي التي يتم فيها استخدام أسئلة تتطلب إجابتها **نعم أو لا أو أوافق أو لا أوافق** وبناء عليه تكون عملية تصنيف المعلومات وتحليلها سهلة.

2. **أنواع المقابلة وفقا للمستجيبين:** وتنقسم إلى المقابلة الفردية التي تتم بين الباحث والمستجيب وتعتبر أكثر الأنواع شيوعا في مجال البحث، والمقابلة الجماعية التي تتم بين الباحث وعدد من أفراد العينة في مكان واحد ووقت واحد من أجل الحصول على المعلومات الأوفر في أقصر وقت[1].

3. **أنواع المقابلة وفقا لأغراضها وأهدافها:** وتنقسم إلى المقابلة الاستطلاعية، التشخيصية، العلاجية، الاستشارية، الموجهة.

وحتى تنجح المقابلات لابد من وجود مجموعة من المقومات من بينها[2]:

- أن يقوم بإعلام المستجيب بطبيعة المشروع ويشجعه على التعامل معه؛
- أن يكون صريحا مع المستجيب بحيث لا تخفى عنه الحقيقة؛
- أن يكون الغرض من المقابلة واضحا؛
- صياغة الأسئلة بطريقة جيدة وتحديد إطار المناقشة.

4. **الاستبيان:** هو استمارة تتضمن بعض الأسئلة الموجهة إل عينة من المجتمع حول ظاهرة أو موقف معين[3] وهو من المصادر الميدانية للمساعدة في البحث العلمي في علم القانون، يتم من خلاله الحصول على نتائج للبحث من أشخاص ذوي صلة بموضوع البحث الذي يجريه الباحث، وهو من أدوات جمع المعلومات وتحصيلها[4]، ويسمى أيضا الاستبانة وهي تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد بطريقة موجهة، تحدد فيها صيغ الإجابة مسبقا، وله مجموعة من

[1] عبد الجبار سعيد محسن، مرجع سابق ، ص 187، 188.
[2] عمار بحوش، المرجع السابق، ص 77.
[3] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 48.
[4] أحمد ابراهيم عبد التواب، المرجع السابق، ص 191..

الاسئلة التي تطرح في هذا المجال من بينها: أسئلة مغلقة، أسئلة تحتوي على خيارات، أسئلة مفتوحة، وبناء عليها تحدد أنواع الاستبيان فالاستبيان المقيد هو الذي يكتب فيه تحت كل سؤال عدد من الإجابات ، بحيث أن المجيب لا يملك حرية في الإجابة بل تكون مقيدة بما يطرحه له الباحث، أما الاستبيان المفتوح فهو الذي يكون للمجيب الحرية في الإجابة على الأسئلة المطروحة، وهناك الاستبيان الذي يجمع بينها ويسمى نصف المفتوح يجمع بين النوعين السابقين[1].

ثانيا: الوثائق العلمية

أ. **مفهوم الوثائق العلمية:** الوثائق العلمية هي كل المراجع التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وهي ركيزة المعرفة المثبتة ماديا، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال.

ب. **أهمية الوثائق العلمية:** يحقق تجميع الوثائق العلمية للطالب عدة أهداف نذكر منها:

- تضفي تجميع الوثائق العلمية على البحث قيمة علمية كما تمكن الطالب من الوصول إلى مصادر المعلومات المكتبية والميدانية،

-تعوّد وتدرّب الباحث المبتدئ على التفكير والنقد الحر والموضوعي؛

- تدريب الطالب على حسن التعبير عن أفكاره و أفكار الآخرين بطريقة منظمة؛

- تنمية قدرات ومهارات الطالب في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع معين وحسن صياغتها.

ت. **أنواع الوثائق العلمية:** يجب التفريق بين المصادر les ressources والمراجع les références

1. **المصادر:** وتعرف أيضا بالمصادر الأولية وهي تلك الوثائق والدراسات الأولى والأصيلة والمباشرة التي كان لمؤلفيها السبق على غيرهم في وضعها وتأليفها لدراسة ظواهر وموضوعات معينة

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 48.

كالمخطوطات، ومذكرات القادة والسياسيين، والخطب والرسائل، المقابلات الشخصية الدراسات الميدانية، الكتب التي تصف حوادث أو موضوعات شاهدها مؤلفون عن كثب، وفي ميدان العلوم القانونية نجد: المواثيق الدولية والوطنية، الأوامر والقوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية، الدساتير، المؤتمرات والبرتوكولات والاتفاقيات الدولية، الأحكام والقرارات القضائية، نتائج المقابلات الشخصية، الاحصائيات الرسمية، التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية، ...الخ[1].

2. **المراجع:** يطلق عليها اصطلاحا المراجع الثانوية وهي الوثائق العلمية التي تأخذ عن المصادر الأصلية، ومثال ذلك الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة في فروع القانون المختلفة الأطروحات والرسائل والمذكرات العلمية الأكاديمية...الخ.

ويمكننا التفرقة بين ما هو مصدر وما هو مرجع استنادا إلى معيارين المعيار التاريخي: بالنظر إلى تاريخ الوثيقة العلمية وسبق تأليفها وعدم استنادها إلى أسانيد وإحالات علمية، والمعيار العلمي الموضوعي: بالنظر إلى الارتباط العلمي للوثيقة العلمية بموضوع البحث مداه وقيمته، وأوجه استفادة الباحث منها في إعداد بحثه[2].

ثالثا: أماكن وجود المراجع

تسمى مرحلة البحث عن الوثائق وتجميعها وترتيبها باسم " عملية التوثيق" أو "الببليوجرافيا Bibliographie" وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها، وطرقها وأساليبها وإجراءاتها الفنية والعملية المختلفة[3]، توجد الوثائق العلمية في عدة أماكن مختلفة وفقا لنوعيتها ودرجة قيمتها العلمية، في هذا توجد بعض الوثائق لدى الجهات والدوائر الحكومية والرسمية الوطنية والدولية، وتوجد في المكتبات العامة والخاصة، وغيرها من الأماكن المخصصة للمراجع والمصادر العلمية.

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 133

[2] مرجع نفسه، ص 135.

[3] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 109.

وتوجد وثائق العلوم القانونية والإدارية بالجرائد الرسمية وفي المكتبات العامة الوطنية والدولية، وفي المكتبات المتخصصة مثل مكتبات كليات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية على المستوى الوطني والدولي، كما توجد بالمكتبات التجارية في الأسواق، ومؤسسات النشر والتوزيع الوطنية والدولية، ومكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة.

كما أصبحت الآن لدينا مكتبات رقمية وكل جامعة أصبح لديها فضاءات خاصة رقمية تقوم فيها بتجميع الكتب والمقالات والرسائل والمذكرات تلك الجامعة، وتوجد في هذه المكتبات العديد من التخصصات، بحيث أصبحت عملية البحث سهلة مقارنة بالزمن السابق بحيث يمكن للطالب أن يلج لهذه المواقع ويبحث فيها دون عناء التنقل.

رابعا: كيفية الاستفادة من المراجع

تعتبر هذه المرحلة من اهم المراحل باعتبار أن الطالب بعد تجميعه للمراجع ينتقل إلى مرحلة أخرى وهي كيف يمكنه أن يستعمل هذه المراجع فإذا كان مدركا لتقنيات التي من خلالها يمكن له أن يستفيد من هذه المراجع كانت عملية التحرير سهلة، ونركز مرة أخرى على أن القراءة هي أهم شيء في التحرير العلمي فمتى كان الطالب مطلعا على المراجع وملما بها يستطيع أن يستخرج من المراجع ما يحتاج إليه في بحثه كما أن عقله يتفتح على الموضوع وبالتالي يستطيع التحرير بطريقة جيدة.

أ. مرحلة القراءة:

إذا اختار الطالب موضوع بحث معين فأول ما يقوم به هو القراءة الأولية للاستقرار على موضوع بحثه[1]، وبعد الاستقرار على الموضوع يجب عليه أن يقوم بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين، فهي التي تساعد الباحث إلى الوصول إلى حقائق علمية دقيقة

[1] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 190.

وواضحة، كما أنها تستهدف إلى استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه ويمكن من خلالها التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه، واكتساب نظام تحليل المعلومات والقدرة على إعداد خطة البحث، والقراءة تمر بمراحل كما يلي:

1. **مرحلة القراءة الاستطلاعية:** وتسمى أيضا القراءة الكاشفة أو الخاطفة أو السريعة وتقتصر على قراءة سطحية كالمقدمة والخاتمة وفهرس الموضوعات لمعرفة مضمون الوثيقة العلمية وتقييمها من حيث درجة ارتباطها بموضوع البحث.[1]
2. **مرحلة القراءة العادية:** هذه المرحلة وتركيزا، بحيث ترتكز على الموضوعات التي خدّدها بالقراءة الاستطلاعية ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوع بحثه.
3. **القراءة العميقة:** وهي القراءة المتأنية والدقيقة لتلك الموضوعات، تهدف إلى تمكين الباحث من فهم المادة العلمية، تتطلب هذه المرحلة التمعن للاقتداء بالحقائق والمعلومات الموجودة في المراجع ذات الصلة المباشرة بالموضوع من أجل الاقتباس منها[2] .

وحتى تحقق القراءة العلمية نتائجها يجب أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، كما يجب أن يكون للباحث القدرة على الفهم والتحليل والتعليق والنقد، وأن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة.

خامسا: كيفية استخراج المعلومات من المصادر والمراجع وطرق تدوينها

تختلف طريقة استخراج المعلومات بحسب طبيعة ونوع البحث، فلابد الأخذ بمجموعة من الاعتبارات مثل: نوع البحث معمق أو أقل عمقا، مشكلة البحث كلما كانت دقيقة كلما كان عليه أن يقرأ أكثر، نطاق البحث: كلما كان نطاق البحث ضيقا كلما اقتصرت على كل ما يدخل في هذا البحث.

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع سابق، ص 143.

[2] حورية سويقي، مرجع سابق، ص 100.

أ. الأسلوب التقليدي في جمع وتدوين المعلومات

1. طريقة البطاقات: هي بطاقات مصنوعة بالورق المقوى متوسطة الحجم 10*15 سم يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع، وهو الطريق السليم والمكان المناسب على المدى القصير والطويل لعملية البحث فسماكة الورق تجعلها أكثر تمحلا للتداول وسلامتها من التلف مع مرور الزمن، إلى جانب أنه يسهل استعراضها بشكل من منظم حسب تصور الباحث عند البدئ في الكتابة[1].

وتدون المعلومات في البطاقة على وجه واحد فقط وتترك فرغات لاحتمال اضافة معلومات أخرى فيما بعد ويقوم بتصنيفها ثم وضعها في ظرف واحد خاص، ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع ، وتخصص كل بطاقة لمسألة واحدة ومرجع واحد، ومن مزايا البطاقات مايلي:

- سهولة معرفة مصدر كل فكرة مدونة في البطاقة وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة.

- تساعد طريقة البطاقات في البحث العلمي على الأمانة العلمية، فهي تظهر المصدر الاساسي وان المعلومات الواردة ليست من إبداعات وكتابات الباحث العلمي.

- سهولة الحفاظ على البطاقات والعودة اليها، وذلك عبر وضعها في أدراج مناسبة أو ملفات معينة، وذلك حسب طبيعة موضوع البحث العلمي وخطته البحثية.

- تساعد هذه الطريقة الباحث العلمي على أن يفهم المواد العلمية التي استعان بها في بحثه، وذلك من خلال نقل المواد العلمية التي قراها الى البطاقات، فهو لا يقوم بعملية النقل إلا بعد القراءة المعمقة والفهم الواسع لمعلومات البحث، وبالتالي فإن المعلومات الواردة في البطاقات تكون مفهومة تماماً من الباحث العلمي.

[1] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، دار النمير، دمشق- سوريا-، 2002 ، ص 37.

- تساعد الباحث العلمي على أن يضيف ما يراه مناسباً من معلومات جديدة سيحتاج اليها بحثه العلمي، فعند اطلاعه على مثل هذه المعلومات الجديدة يسارع الى تدوينها على البطاقات في البحث العلمي[1].

وتنتقد هذه الطريقة من حيث التعقيد وصعوبة حملها إلى الأماكن التي يرتادها الباحث، كما أن البعض يراها بأنها طريقة تقليدية ولا يمكن العمل بها الآن...

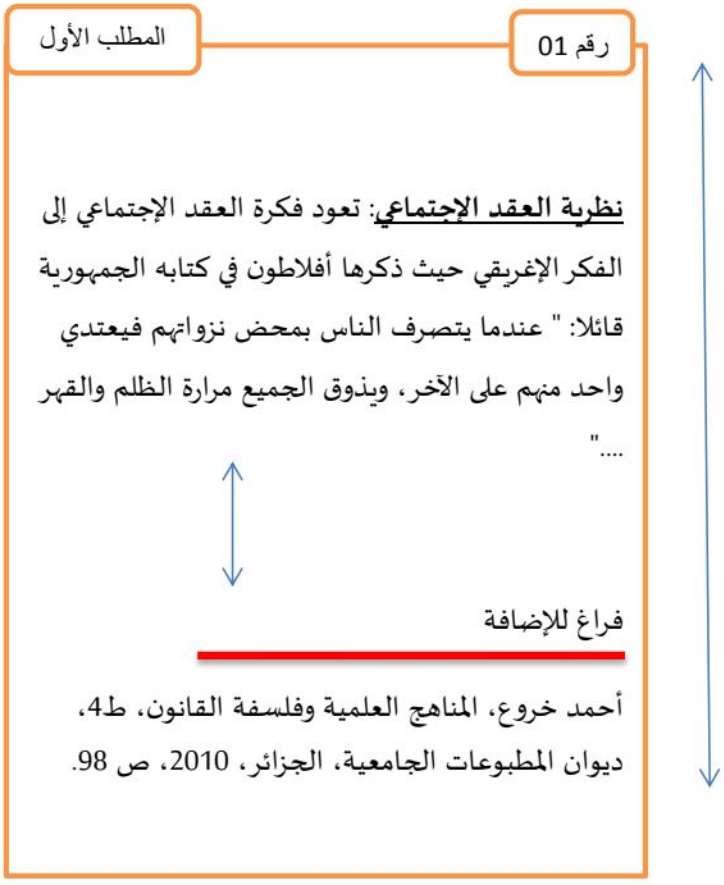

نموذج لطريقة البطاقات من إعداد الأستاذة

2. **طريقة الملفات:** يقوم الباحث بتخصيص ملف لكل جزء من أجزاء البحث ويكتب عنوانه على غلاف المجلة كأن يكتب على الملف " **مقدمة" أو " المبحث الأول"** ثم يقوم الباحث بتحديث

[1] طريقة البطاقات في البحث العلمي، منشور على الموقع التالي: https://mobt3ath.com/dets.php?page=914&title= ، تاريخ الزيارة 2022/11/01، وقت الزيارة: 20.00.

المعلومات المتعلقة بهذا الجزء في الملف الخاص به على أن يرتب هذه الملفات وفق التصميم الذي قام به، ويمكنه الاستعانة بنظام التصوير بعد تحديد الصفحات المتعلقة ببحثه ويكتب في أعلاها المعلومات المتعلقة بالمرجع، مثال يفتح الباحث ملفا ويضع له عنوان كما يلي: " **تعريف المعاملات الإلكترونية" أو " تعريف المنظمات المهنية"** ، وداخل الملف الذي يحتوي على أوراق يكتب كل المعلومات الواردة تحت هذا العنوان والتي سبق له وأن أخذها من مراجع، وكلما حصل الطالب على مرجع جديد أضاف المعلومة الواردة فيه ضمن مشتملات هذا الملف[1].

ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال فهو أسلوب عملي يسهل معه حذف المعلومات التي لا تفيد الباحث أو اضافة معلومات جديدة، كما تمكن الباحث عند التدوين بالرجوع بسرعة الى الاستشهادات والملاحظات والأفكار المدونة، كما يضمن هذا الاسلوب حفظ المعلومات في ملف واحد وعدم ضياعها.

ب. الاسلوب الحديث في تدوين المعلومات

1. **: طريقة الحاسوب الآلي**: وهي أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات وتخزينها وتصنيفها ضمن ملف خاص، لأنها تسهل حفظ المعلومات واسترجاعها دون أن تتعرض للضياع أو التلف بسبب العوامل الطبيعية[2]، كما يمكن هنا الاستفادة من خدمات الانترنيت في نقل المعلومات وتدوينها وتخزينها في ملفات إلكترونية، غير أن هذه الطريقة تفترض أن يحسن الباحث استخدام جهاز الكومبيوتر، ويمكن أن نعتمد على طريقتين:

- **أسلوب ملف واحد مرجع واحد:** مثلا يفتح الطالب ملفا بعنوان الدكتور عبد المنعم نعيمي أو الدكتور عجيلة محمد، ويذكر بيانات المرجع كاملا ثم يدون فيها كل عبارات ومفاهيم المؤلف حول مسائل لها علاقة بموضوع البحث لاستعمالها فيما بعد عند مباشرة عملية التحرير.

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 96.

[2] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 159.

- **أسلوب الفكرة الواحدة في الملف الواحد:** وهنا يفتح الطالب ملفا يحمل عنوان مثلا: " مفهوم عقد البيع " وداخل الملف يدون بيانات كل مرجع لوحده ومختلف الأفكار التي كتبت في هذا العنوان دون سواه لاستعمالها فيما بعد.[1]

سادسا: طرق نقل المعلومات من المراجع والمصادر

تتنوع طرق نقل المعلومات من المصادر والمراجع حسب اعتبارات كثيرة ويمكن أن نذكر بعضها كما يلي:

1. **نقل النص كاملا:** ينقل النص كاملا ودون تغيير في الحالات التالية:

- النص من القرآن الكريم، السنة النبوية، الكتب المقدسة؛

- المواد القانونية والتعريفات المهمة؛

- إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية كبيرة؛

- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض ؛

- الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان[2].

2. **إعادة الصياغة:** وهنا يعيد الباحث طرح الأفكار والمعلومات بصياغة جديدة وأسلوب خاص به ويكون هذا إذا كان النص الأصلي يعتريه الغموض أو تعقيد الأسلوب.

3. **التلخيص:** ويكون ذلك بأن يقلص من فكرة معينة شغلت عدة صفحات ويجعلها في صفحة واحدة مع تغيير في الأسلوب والاحتفاظ بالفكرة الرئيسية للموضوع.

4. **الاختصار:** أن يقلص الباحث عبارات النص إلى مقدرا الثلث أو الربع بطريقة مركزة مع الحفاظ على أسلوب المؤلف ووجهة نظره وعباراته وكلماته، وكل ما يفعله الباحث هو حذف التوضيحات

[1] عمار بوضياف، مرجع السابق ، ص 97-98.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 39-40.

والتفاصيل، بحيث يحاول قدر المستطاع تقليص كل ما يراه غير مهم وغير مناسب في الموضوع ويحتفظ بالأهم فقط.

5. **الشرح والتحليل:** وهنا يقوم الباحث بشرح النصوص المعقدة كالمواد القانونية والعبارات الغامضة وتفسيرها وتحليلها ليعطي معنى أكبر للموضوع ويظهر جهده في فك العبارات الغامضة والمشكل الذي يقوم عليه الموضوع[1]، وهنا تظهر براعة الكاتب في تفكيك النصوص وحلها وشرحها حتى وإن كانت هذه النصوص أو العبارات مقتبسة فإضافة الباحث هي الشروحات التي يقدمها..

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق ، ص 40-41.

المحاضرة العاشرة: تحديد الأركان الأساسية للبحث (العنوان ، المقدمة، العرض، الخاتمة)

يقوم البحث العلمي على أسس يرتكز عليها وتعتبر من الأركان الرئيسية له وبدونها لا يستقيم البحث تتمثل هذه الأركان فيما يلي:

أولا: العنـــوان

إن الاختيار الأمثل لموضوع البحث العلمي يكتمل بضبط عنوانه ضبطا دقيقا و الأصل أن يتم تحديد عنوان البحث بعد تحديد المشكلة بشكل تام في ذهن الباحث ، ومن الاخطاء الشائعة بين العديد من الباحثين أن يبدأ الباحث بحثه بصياغة عنوان بلا فكرة مسبقة، فصياغة العنوان صياغة صحيحة تستلزم أن يبدأ الباحث بفكرة معينة ثم يحدد كل المتغيرات في ضوء هذه الفكرة ثم يصيغها بصورة واضحة[1]، والأصل أن الطالب هو من يحدد عنوان بحثه ولا يوضع له بعكس ما هو معمول به الآن لهذا يجب ان يدرك الطالب الأسس الصحيحة التي بناء عليه يمكن أن يختار عنوانا لموضوعه ومشكلته التي طرحها.

ويشترط فيه مجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

أ. **الدقة والوضوح**: يجب أن يدل عنوان البحث على الموضوع المراد بحثه، معبرا عن مضامينه بكل وضوح، فمن الخطأ أن يكون العنوان بعيدا عن الموضوع محل البحث، أو دالا على بعض مضامينه فقط، كما يجب أن يكون عنوان البحث غامضا وما يؤدي إلى الغموض هو عدم الاستعمال الجيد للغة كالتقديم والتأخير أو استخدام الكلمات والألفاظ الإنشائية، او التعقيدات اللفظية، أو الكلمات المهجورة[2].

[1] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 78.

[2] مرجع نفسه، ص 79.

ب. **التحديد والتركيز والاختصار**: يستحسن أن لا يكون عنوان البحث طويلا مملا أو قصيرا مخلا، فالدقة والوضوح تتطلب أن يصاغ العنوان صياغة مختصرة ومركزة تعبر عن الموضوع المستهدف بالبحث[1].

ت. **الارتباط بالموضوع**: يجب أن يستوعب عنوان البحث العلمي جميع عناصر موضوعه المحددة محل الدراسة.

ث. **الجدة والابتكار**: مع أن هذا الأمر يظل نسبيا إلا أنه من المستحسن أن يكون عنوان البحث جديدا مبتكرا، وأن لا يكون تقليدا.

ج. **التحفيز**: ومعناه أن يكون عنوان البحث محفزا ومشجعا على الاستطلاع، يوحي بأن موضوعه يدفع للبحث فيه ويستحق أن يقرأ ويطالع، ومن هنا يجب أن يتفادى أن يكون عنوان البحث جذابا أو دعائيا أو صحفيا هدفه إثارة القارئ دون اعطاء فكرة عن الموضوع، والعديد من العناوين الدعائية التي ستعملها الصحفيين بهدف جذب القراء لكن المحتوى لا يكون بتلك الأهمية التي يأتي القارئ من أجلها، وهذا لا يصح في البحوث العلمية لأن قيمة البحث مهمة جدا.

ح. يجب أن يكون عنوان البحث خاليا من الاخطاء النحوية، وأن يتفادى فيه تكرار الألفاظ إلا للضرورة[2].

ثانيا: المقدمة

هي أهم عنصر في البحث فهي أول ما يقرأ وآخر ما يكتب وهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع، فعندما يتم الباحث كل أجزاء

[1] صالح طاليس، مرجع سابق، ص 136.

[2] حاتم أبو زايدة، مرجع سابق، ص 182.

بحثه يتعين عليه ضبط محاور وعناصر مقدمته، لأن التحرير المبكر للمقدمة من شأنه أن يجعل الباحث يغفل عن مسائل مهمة لم تشملها مقدمته[1].

وتتضمن المقدمة العناصر التالية:

1. **التعريف بموضوع البحث:** وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث من خلاله يقوم الطالب بعرض شامل ومختصر للموضوع الذي يبحث فيه.
2. **أهمية الموضوع**: يحدد فيها الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع حتى يتعرف القارئ على القيمة العلمية لهذا الموضوع.
3. **أسباب ودوافع الدراسة:** يجب على الطالب في هذا العنصر أن يعرض الأسباب التي دفعته لأن يختار هذا الموضوع، كذلك عليه تحديد الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية، أما الأسباب الذاتية فيقصد بها الأسباب الشخصية كالرغبة في البحث في هذا الموضوع أو التخصص المهني، أما الأسباب الموضوعية فيقصد بها الدوافع المتعلقة بالموضوع كأن يكون الموضوع حديث الساعة أو اشكالات الموضوع التي تدفع للبحث فيه وغيرها من الأسباب.
4. **أهداف الدراسة**: يحدد فيها الأهداف التي يتوخاه الطالب من هذه الدراسة، وقد يخلط العديد من الطلبة بين الاهداف والأهمية فالأهداف تجيب على سؤال الباحث لنفسه: لماذا يجرى هذا البحث؟ أي توضيح ما يسعى الباحث للوصول إليه من خلال إجراء بحثه، ويجب عند كتابة الأهداف مراعاة أن تكون هذه الأهداف قابلة للتحقيق ومرتبطة بموضوع البحث[2].
5. **الدراسات السابقة**: في هذا العنصر يلتزم الطالب ذكر الدراسات التي سبقت دراسة هذا الموضوع وبيان الاختلاف بينها وبين الدراسة الجديدة وأهم النقاط التي جاءت بها الدراسة الحديثة، وتكمن

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 109.

[2] سعد سليمان المشهداني، مرجع سابق، ص 203.

أهمية هذا العنصر في أنها توضح للقارء الجديد الذي أتت به هذه الدراسة وبأن الموضوع المدروس يختلف عن بقية الدراسات وبالتالي تظهر الجهد الذي قدمه الطالب في هذه الدراسة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذا العنصر لا يعني ذكر جميع الدراسات السابقة الموجودة في الموضوع بل يختار أهم الكتب أو الدراسات التي أنجزت فيها ليحدد المقبول منها والمرفوض ويبين مدى صلتها بالموضوع و أهمية التفاصيل الموجودة بها، وما جاء فيها من تفسيرات ليستطيع أن يصل في النهاية لتحديد ما جاءت به دراسته وبأنها وصلت إلى أبعد ما توصلت إليه الدراسات السابقة[1].

ويكون عرض الدراسات السابقة كما يلي: اسم الكاتب، عنوان الدراسة (السنة): منهج الدراسة، هدف الدراسة، تقسيمات الدراسة وما تقوم عليه، عينة الدراسة، أهم النتائج المتوصل إليها، الاختلاف بينها والدراسة الحديثة.

مثال على عرض الدراسات السابقة كما يلي:

عزاوي عبد الرحمان حول " **الرخص الإدارية في التشريع الجزائري**" (2007)، تمت معالجة هذه الدراسة وفقا للمنهج التحليلي و هدفت إلى إظهار العلاقة بين الحرية والترخيص الإداري بالتأصيل النظري لكل منهما، وقد عمل في دراسته هذه على تقسيم بحثه إلى قسمين، فتناول بذلك الإطار القانوني للترخيص الإداري المسبق، كقسم أول لموضوعه، ومجالات الرخص الإدارية كقسم ثاني، من خلال دراسة بعض حالات استعمال الترخيص الإداري المسبق في تنظيم ومراقبة ممارسة بعض الأنظمة والمهن المنظمة، وقد توصل إلى أن الرخص الإدارية هي وسيلة أساسية للضبط الإداري ، غير أن دراستنا تختلف في دراسة الضبط الإقتصادي وسلطات الضبط الاقتصادي في حين أن دراسة الدكتور عزاوي اقتصرت على الضبط الإداري فقط.

6. **الصعوبات والعراقيل العلمية والعملية**: المرتبطة بموضوع البحث الناتجة عن عمقه ودقته، ويستحسن من الطالب التحلي بالتواضع والتخلي عن الإدّعاء، وذكر الصعوبات أمر مهم في البحث

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 35.

وهذا ليظهر الطالب للجنة المناقشة بأن بحثه لم يكن بالسهولة التي يمكن أن يتصوره[1]، غير أن هذا لا يعني بأن الطالب يدعي عراقيل غير موجدة كأن يذكر الطالب أن عانى من نقص كبير في المراجع ولما نرجع لقائمة المراجع نجد بأنه استعمل العديد منها ما يثبت تفنيد الصعوبات التي اعترضته وبأنها ذكرت من أجل الذكر لا أكثر.

7. **إشكالية الموضوع**: يلتزم الطالب بطرح الاشكالية وعرضها ويستحسن من خلال الاشكالية أن يضبط نطاق البحث وحدوده، وقد ذكرنا سابقا أهمية الإشكالية ودورها في البحث العلمي فالطالب عند ذكره للإشكالية يجب أن يمهد لها قبل التطرق لها.
8. **الأسئلة الفرعية**: قد تتفرع عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية وهي غير ضرورية إلا في الحالات التي يستلزم فيها الموضوع طرح هذه الأسئلة.
9. **المنهج العلمي المعتمد**: يجب أن يذكر الطالب المنهج الذي اعتمد عليه في دراسة هذا الموضوع ويجب أن يكون دقيقا في ذكره للمنهج، وهذا حتى نستطيع معرفة الطريقة التي تمت بها معالجة هذا الموضوع.
10. **تقسيمات الدراسة (الخطة)**: يجب أن يعرض الخطوط الرئيسية لموضوع بحثه ويتضمن شرحا دقيقا ومختصرا.

ونشير هنا إلى أن المقدمة لا تجيب على التساؤلات أو الاسئلة المطروحة ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة، كما أنها تأخذ في الغالب ترقيما بالأحرف، وأن ترتبط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا. كما أن المقدمة لا تهمش إلا ناذرا فهي تحتوي على عناصر محددة فلا يجوز أن ندرج فيها آراء فقهية، لأن مكان هذه الآراء متن الرسالة كما لا يجوز أن ندرج فيها احصائيات أو أرقام معينة لأن الذكر يستلزم منا الإحالة[2].

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 180.

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 112.

ثالثا: العرض (صلب الموضوع)

يشتمل المتن على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، وهو الجزء الأكبر والأهم في البحث لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق، ويشمل أسلوب الكتابة والتحرير والصياغة وقواعد الاقتباس وقواعد التوثيق والأمانة العلمية، ويجب مراعاة تقسيم الموضوع بشكل جيد إلى أجزاء وفروع وعناصر تعطى لها عناوين كامتداد للموضوع الرئيسي في الشرح والتوضيح[1]،

يكتب عنوان الباب أو الفصل في وسط الورقة وبخط كبير وواضح، وبنط عريض، وهكذا يتنازل الخط المخصص للعناوين إلى غاية أدنى عنوان، ويجب الفصل بين المتن والهامش بخط صغير في أسفل الصفحة، ويكتب الهامش بخط رفيع، ويتعين على الطالب أن يلتزم الدقة والتركيز عند عرض موضوع البحث، وللباحث أن يضع في نهاية كل فصل ملخص حتى يستطيع إعادة صياغة الأفكار.

رابعا: الخاتمة

هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار، لهذا يجب أن لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف للبحث كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الإشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف لهذا البحث والخروج بنتائج منه واضافة المقترحات والتوصيات، كما أنها تجيب على الاشكالية المطروحة، و يمكن أن تفتح آفاق جديدة للبحث فيها، وعموما يجب أن تكون الخاتمة حوصلة لما جاء في صلب الدراسة وأن تكون عرضا مركزا شاملا وموجزا[2]، كمت يشترط في التوصيات أن تكون قابلة للتجسيد على أرض الواقع وان يبتعد فيها الطالب عن المثالية.

[1] فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 104.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

خامسا: العناصر التكميلية للبحث

إضافة إلى الأركان الرئيسية للبحث توجد العناصر التكميلية للبحث لها وظائف مهمة في البحث وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ. **الملاحق**

الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي وهو عبارة عن بيانات أو معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث والتي لا يستطيع أن يدرجها في صلب البحث حفاظا على انسجامه، كما أن الهدف منه تضمين جانب معين لمراجعته دون استخدام متن البحث، يكثر في الدراسات التاريخية الأدبية وقد يتضمن خرائط أو نماذج أو جداول واحصائيات...الخ[1]، أما في العلوم القانونية فتكون الملاحق عبارة عن قوانين هامة أو مشاريع قوانين، والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية وأيضا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لها صلة بالبحث وكذلك أوراق المرافعات ويشترط في الملحق حتى يتم وضعه أن تكون الوثائق التي يحتوي عليها يصعب الوصول إليها وإلا فلا داعي لتضمين المذكرة بالملاحق خصوصا في العلوم القانونية وإلا اعتبر ذلك حشوا وتضخيما لعدد الصفحات، ويكون للملاحق ترقيم خاص.

ب. **المراجع:** وهي آخر ما يكتب بحيث يكتب الباحث جميع المراجع والمصادر التي اطلع عليها في البحث حفاظا على الأمانة العلمية، ويجب أن تكون مرتبا ترتيب بحسب قوتها فالمصادر هي اول ما يكتب ثم بعد ذلك الكتب المراجع المتخصصة ثم العامة ثم بقية الوثائق الأخرى، وترتب بحسب سنة النشر بالنسبة للقوانين من الأقدم إلى الأحدث وبحسب القوة القانونية مثال الدساتير ثم القوانين العضوية ..الخ، أما بالنسبة للمراجع فترتب ترتيبا أبجديا أو حسب الحروف الهجائية ..الخ، ويكون الترتيب كما يلي:

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 112.

1. **قائمة المصادر: 01**.القرآن الكريم، 02.السنة النبوية، 3.المعاجم، 04. الدستور، 05. المعاهدات الدولية، 06. القوانين العضوية، 07. القوانين العادية، 08. الأوامر، 09. المراسيم التنظيمية، 10. القرار، 11. المقرر، 12. المنشور، 13. التعليمة، 14. القرارات والأحكام القضائية.
2. **قائمة المراجع: 01.** الكتب المتخصصة في موضوع الطالب، 02. الكتب العامة، 03. البحوث الجامعية تتضمن (أطاريح الدكتوراه، رسائل الماجستير، كذكرات الماستر)، 04. المقالات العلمية، 05. المؤتمرات والندوات العلمية، 06. المطبوعات الجامعية (يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف المجلس العلمي وإلا فلا يمكن اعتمادها)، 07. المواقع الإلكترونية(يجب اعتماد المواقع الرسمية والحكومية)، 08. المراجع باللغة الأجنبية.

5. **الملخص**

هو عرض شامل عن البحث يكون في نهاية البحث بعد قائمة المحتويات دون ترقيم بحيث لا يتعدى الصفحة (150 كلمة)، ويجب أن يتم تحريره بلغة أجنبية أخرى (يفضل اللغة الانجليزية)، وهناك من يرى بأنه يكون في بداية البحث [1]، ومن الأحسن أن يوضع في آخر البحث.

ويجب أن يرفق الملخص بكلمات مفتاحية من ثلاثة إلى خمسة كلمات، ويجب أن يكون الملخص هادفا ودالا، وهو يزود القارئ بفكرة اجمالية وموجزة عن الموضوع.

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 188.

المحاضرة الحادية عشر: الشروط الفنية في كتابة الأبحاث العلمية والاقتباس.

في هذه المحاضرة سنتعرف على بعض الشروط اللازمة والتي تضيفي جمالية على التحرير القانوني كما سنتحدث على الاقتباس الذي بدونه لا يمكن للطالب أن يعد بحثا علميا سليما.

أولا: الشروط الفنية في كتابة البحث العلمي

لا تكتمل مهمة الباحث بمجرد الاطلاع وجمع الوثائق العلمية والقراءة بل تأتي عملية الكتابة والصياغة التي تستلزم كتابة بحث علمي وفق المنهجية العلمية يجب مراعاة مجموعة من الشروط الفنية وتتمثل باختصار فيما يلي:

- اتباع خطوات البحث من حيث ترتيب العناوين كأن يكتب القسم الأول قبل الثاني.
- الكتابة على وجه واحد من الورقة والكتابة في صفحة جديدة عند كل تقسيم (باب، فصل، مبحث) والعودة إلى السطر عند كل فكرة جديدة[1].
- الدقة والوضوح في التعامل مع أفكار البحث مع اختيار كلمات وجمل بسيطة وسليمة وتجنب الكلمات الفضفاضة والمنمقة والمعقدة، وأسلوب التهويل والمبالغة.
- كتابة الهوامش كاملة.

ثانيا: الاقتباس

يعرف الاقتباس لغة بمعني أخذ واصطلاحا هو كل كلام ضمنه صاحبه كلاما آخر بغيره ويمكن أن يسمى الاستشهاد، والاقتباس هو الجزء المهم من البحث العلمي، ذلك أن الباحث مهما على شأنه من الناحية العلمية فإنه لا يستغني عن خبرات وتجارب الآخرين، فالباحث يقتبس آراء وأفكار الآخرين كما قد يقتبس نصوصا تشريعية أو قضائية، ويكون الهدف من الاقتباس هو تدعيم وتأسيس الفرضيات والآراء العلمية أو بهدف نقدها أو تأصيلها وتحليلها أو بهدف توضيح آراء وأفكار ومعتقدات الآخرين بخصوص الموضوع محل الدراسة.

[1] مدني أحميدوش، مرجع سابق، ص 157.

أ. **أنواع الاقتباس:** الاقتباس نوعان مباشر وغير مباشر كما يلي:

1. الاقتباس الحرفي (المباشر): ينقل الباحث معلومات مباشرة كما هي مدونة في المصدر الأصلي فيقتبس النص كامل، ويجب مراعاة الاختصار في الاقتباس (لا تزيد عن ستة أسطر) وأن يوضع بين قوسين مزدوجين ("") وعند حذف كلمة أو كلمة الاشارة بذلك من خلال استعمال النقاط (...)، وقد يصادف الطالب خطأ في النص المقتبس يجب أن ينقله كما هو مع وضع عارضتين وكتابة عليها ما يلي: [كما وردت][1].

2. **الاقتباس الغير حرفي (الغير مباشر):** ونقصد به التصرف في لفظ كلام الكاتب والتقيد بتطابق المعنى الذي يقصده المؤلف وهو على صور:

- **إعادة الصياغة**: يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص.

- **التلخيص**: يقوم الباحث بتلخيص موضوع كامل أو فكرة تشغل عدة صفحات فيحافظ على فكرة الموضوع الرئيسي ويلخصها بأسلوبه الخاص.

- **الاختصار**: أن يقلص الباحث عبارات النص الأصلي إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف صاحب النص ووجهة نظره.

ب. ضوابط الاقتباس:

- يجب الاقتباس من مصادر ومراجع قانونية لها قيمتها العلمية؛

- عدم المبالغة في الاقتباس؛

- الالتزام بمبدأ الحياد، وعدم التحيز إلى أفكار أو معتقدات معينة، ويمكن أن يورد الأفكار كما وجدت بعدها يقوم بنقدها وتحليلها كما يمكن له تفنيدها[2] وهذا عندما يصل إلى مرحلة علمية عالية؛

- الدقة والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه إضافة إلى الأمانة في نقل المعلومات؛

[1] سعد سلمان المشهداني، مرجع سابق، ص 212.

[2] مرجع نفسه، ص 238.

- عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها مطلقة ونهائية في الموضوع وإنما اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل.

ج. **الاقتباس من اللغة الأجنبية:** يستحسن ألا يقطع الباحث استرسال القارئ بإيراد اقتباس بلغة أجنبية ويمكن إيراد النص الأجنبي في الهامش وليس العكس، وقد يكون إيراد هذا النص الأجنبي في الهامش أو المتن إلزاميا في بعض الحالات كأن تكون المناقشة في البحث على حيثيات لا تفهم إلا إذا علم النص الأصلي الأجنبي بلفظه[1] فلهذا يستلزم إيراده .

وفي الأخير نقول بأن الاقتباس يجب ان يتماشى مع موضوع البحث وأن يحدث تناسق بين الفقرات بالرغم من أن الكثير منها مقتبس بحيث أن الكاتب يكون متقنا للعبارات ولمعلومات التي يقتبسها والتي تتماشى مع الفكرة المطروحة ولا تحدث انقطاعا في الأفكار.

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص 113.

المحاضرة الثانية عشر: شكليات كتابة وتحرير البحث العلمي (الأسلوب والهوامش)

مرحلة تحرير البحث وكتابته وفقا لأصول الكتابة العلمية المتعارف عليها في ميدان البحث العلمي من أهم المراحل إضافة إلى الهوامش التي تعتبر أهم ما يرتكز عليه البحث العلمي فهي أساس الأمانة العلمية.

أولا: القواعد اللغوية للكتابة العلمية في البحث العلمي

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية، له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب القانوني العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ. **مراعاة لغة وأسلوب الكتابة العلمية:** إن كتابة وصياغة البحث العلمي تختلف عن الكتابة الأدبية، فالأسلوب المؤثر في الكتابات القانونية يرتكز بصفة أساسية على قوة الدليل والحجة في إقناع القارئ وشده إلى الرأي المعروض[1]، كما يجب أن يعتني الباحث بالأسلوب العلمي المناسب لتحرير بحثه وتنظيم وتصفيف معلوماته وعرض مسائله عرضا لغويا سليما، فيجب أن يراعي قواعد اللغة السليمة من خلال:

- سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية والإملائية الشائعة، ويمكن للباحث بعد الانتهاء من بحثه أن يعرضه على متخصصين في اللغة لمراجعته، كما ينصح الباحث عند الانتهاء من كل فصل أن يقرأه بصوت مرتفع ليصحح الأخطاء إن وجدت؛

- استعمال اللغة الفنية المتخصصة: أي أن تكون المصطلحات التي يستعملها الكاتب متفقة مع طبيعة الموضوع فعلى طالب القانون أن يستعمل المصطلحات القانونية ويتجنب المصطلحات والكلمات الأدبية والأسلوب الإعلامي[2]؛

[1] فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، مرجع سابق، ص 101.

[2] حورية سويقي، مرجع سابق، ص 104.

- تفادي ألفاظ السخرية وأسلوب الاستفزاز فيجب أن يكون البحث العلمي موضوعيا وحياديا، بعيدا كل البعد عن ألفاظ التفخيم ؛

- الابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع فيما يبديه من آراء مثل: أؤكد، أصوّب، أجزم...ويستبدلها بألفاظ مثل: لعلّ، أظن، يبدو أنه ...الخ؛

- حسن وفن تنظيم المعلومات والحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي عند عرضها على أسس ومعايير منطقية وعلمية منهجية موضوعية.

- التواضع في تحليله وتعليله ومناقشته للموضوع فيتفادى ضميري المتكلم والمخاطب ما أمكن (أنا..)؛

- التزام البساطة والايجاز في عرض الأفكار، والابتعاد عن الحشو والتعقيد، ولا يفهم من ذلك أن يكتب الباحث بسطحية ودون تعمق متذرعا ببساطة الأسلوب، فالبحث العلمي كما يفرض أن يكون الأسلوب مباشرا وسهلا، يفرض من جهة أخرى التعمق والجدية في عرض الأفكار ومناقشتها[1].

ب. **مراعاة العلامات الإملائية للوقف والترقيم**: و هي عديدة و مثال ذلك باختصار:

- النقطة المنفردة (.): تستعمل في نهاية الجملة التامة المعنى، وتدل على وقفة تامة أثناء القراءة، وكذلك عقب الفقرات المرقمة التي تبدأ من سطر جديد، عقب الأحرف والكلمات والأسماء المختصرة مثل: ص.ب.

- النقطتان الرأسيتان أو العموديتان أو الفوقيتان (::) بين القول وجملة المقول، بين الشيء وأقسامه وأنواعه، عند التمثيل وذكر الأمثلة....الخ.

ملاحظة: العلامات كثيرة ومتنوعة بحسب استعمالها وقد تم ذكر مثالين عنها فقط.

[1] عمار بوضياف، مرجع السابق، ص 145.

أمثلة أخرى للكتابة السليمة:

- النسب المئوية تكتب بالأرقام ؛

- التواريخ تكتب بالأرقام؛

- ساعات النهار تكتب بالأحرف؛

- إذا كان الرقم يحتاج لكتابته كلمة أو كلمتين يكتب بالأحرف فرقم 05 يكتب بالأحرف ورقم 35 يكتب بالأحرف، أما إذا كان الرقم يحتاج لكتابته لعدد أكثر من الكلمات ثلاثة أو أربعة كلمات يكتب بالأرقام مثل : 1263.[1]

هذه بعض النقاط التي يجب على الطالب أن يلتزم بها أثناء الكتابة، وحتى يستطيع الطالب أن يكتب بطريقة جيدة عليه أن يكثر من القراءة فهي مفتاح الكتابة وحتى يتعود بذلك على الأسلوب القانوني وكيفية ربط الفقرات وتسلسلها، كذلك أفضل الطرق في الكتابة والتي يفضلها العديد من الكتاب وهي الاتجاه مباشرة نحو النقاط الأساسية في الموضوع وتحاشي كل ما يكون بعيد عنه كما أن قيمة البحث لا تقاس دائما بعدد الصفحات بل بنوعية هذا الصفحات، فالاتجاه مباشرة إلى النقاط الأساسية في الموضوع هي القاعدة الأولى في الكتابة[2]، وتفادي حشو المعلومات التي لا فائدة منها سوى ملء الصفحات، وإن كان الطالب في مرحلة الماستر مطالب بعدد من الصفحات لا يقل البحث عنه وما نقصد بكلامنا ليس الإيجاز المخل الذي لا يؤدي إلى الهدف المرجو من البحث ولكن نقصد بذلك أن يكثر الطالب من المعلومات الغير مهمة في كتابته لموضوع ما.

أما القاعدة الثانية في الكتابة هي أن يعرف الطالب وجه الدقة في موضوعه ونقصد بذلك أن يطلع على الموضوع إطلاعا شاملا بحيث يعرف كل الأجزاء المتعلقة ببحثه، حتى يتمكن من كتابته وتدوينه.

[1] عمار بوضياف، المرجع السابق ، ص 148.
[2] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 388.

أما القاعدة الثالثة فهي أن يتعلم كيفية تنظيم المعلومات التي لديه عن الموضوع ويكون ذلك بالإعداد الجيد والمتسلسل للخطة وقد أشرنا لها سابقا، فالإعداد الجيد للخطة تجعل عملية ترتيب الطالب لأفكاره وتسلسها أسهل خصوصا إذا كانت خبرته قليلة في هذا المجال، فالعديد من الطلبة لا يستطيع التعبير عن المعلومات التي بحوزته بطريقة جيدة، وهذا راجع إلى عدم تنظيمه وترتيبها في فكره كذلك قلة القراءة والاطلاع على الموضوع، ونشير هنا إلى أن ترتيب كل المراحل التي سبق وذكرناها يساهم بشكل كبير في عملية التحرير الجيدة للطالب.

ثانيا: الهوامش: إن من أهم المسائل المنهجية التي يجب الإلمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استعمال الهامش في البحث.

أ. **تعريف الهامش:** هو كل ما يخرج عن النص من شروح وتعليقات وإشارات وإحالات، وهو التأصيل لأصل المعلومة ومن أين أخذت[1]، وهي : " كل ما يورده الباحث خارج النص الأصلي إما لذكر أصل المعلومات الواردة في المتن، أو للإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في البحث بشرح أو تحليل."[2]

ب. **وظائف الهامش:**

- ذكر المصدر أو المرجع الذي تم الاقتباس منه
- توثيق النصوص المقتبسة؛
- وضع توضيح أو تعليق أو تصحيح أو اقتراح أثناء الاقتباس أو مناقشة رأي أو نقد نص معين؛

[1] فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 252.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص 113.

- توضيح أو تفسير كلمة أو عبارة غامضة يقتضي البحث توضيحها، ويمكن أن يستعمل الهامش للتعريف بشخصية ما ورد ذكرها في المتن ويشار لهذه الشخصية بعلامة (*)[1] ويستحسن أن تترك هذه الإشارة (*) للشخصيات فقط؛

- الإشارة إلى النصوص القانونية والقرارات القضائية،

- الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق؛

- تدوين ملاحظات خاصة بالباحث تتعلق بالموضوع المطروح.

ج. **تقنيات الهوامش وكيفية توثيقها**: ونعني به كيفية توثيق معلومات النشر الخاصة بالمصادر والمراجع في الهامش وسيتم ذكرها باختصار وأخذ بعض النماذج فقط، وينبغي مراعاة ما يلي:

- إذا ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة يجب أن تدون جميع معلومات النشر الخاصة به.

- إذا تكرر ذكر المصدر أو المرجع مرتين متتاليتين وفي نفس الصفحة ودون أن يتوسطهما مرجع آخر، وولم تتكرر الصفحة فلا داعي لذكر المعلومات وانما نكتب عبارة " المرجع نفسه، أو المصدر نفسه"، وإذا اختلفت الصفحة تكتب المرجع نفسه صفحة كذا.

- إذا ذكر المرجع مرتين غير متتاليتين في نفس الصفحة ويفصلهما مرجع آخر، فهنا يذكر اسم المؤلف متبوعا بعبارة " مرجع السابق، مع ذكر الصفحة"[2]، أما إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع فيكتب الاسم متبوعا باسم المرجع ثم عبارة " مرجع السابق " ثم الصفحة.

- إذا اشترك في تأليف المرجع أكثر من مؤلف اثنان ثلاثة تكتب أسماؤهم جميعا، أما إذا كانوا فوق الثلاثة فيكتب اسم المؤلف الأول متبوعا بعبارة " وآخرون" مع ذكر بقية بيانات النشر.

- هناك حالات أين لا يرجع الطالب للمصدر الأصلي من بينها أن يكون المصدر الأصلي مفقودا ففي هذه الحالة يأخذ من المرجع الثاني على أن يذكر عبارة " نقلا عن " ويكون التهميش في هذه الحالة

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 96.

[2] مرجع نفسه، ص 99.

كما يلي: ذكر بيانات المصدر الأصلي، ثم ذكر عبارة " نقلا عن "، ثم ذكر بيانات المصدر الثاني، ثم ذكر رقم الصفحة[1].

ولأن الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث تختلف ، من مؤلفات وكتب عامة، ومقالات علمية منشورة في مجلات دورية، ووثائق رسمية، ورسائل وأبحاث الماجستير والدراسات العليا والدكتوراه، ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس، مثل تعدد الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة لذات المعلومات، فإن قواعد وكيفيات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع في الهوامش تختلف من حالة إلى حالة أخرى[2]، وسنوضح هذه الحالات بالأمثلة كما يلي:

- **الكتب:** اسم ولقب المؤلف، عنوان الكتاب، رقم المجلد إن وجد، رقم الجزء، رقم الطبعة وان لم توجد طبعة نشير إلى ذلك، دار الناشر وإذا لم تذكر نكتب بأنه بدون دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

مثال: علي سعيدان، **حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص ....

- **البحوث الجامعية:** اسم ولقب الباحث، عنوان البحث، طبيعته، الكلية، القسم، والجامعة، سنة المناقشة، الصفحة.

مثال: إلهام خرشي، **السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف، 2015-2014، ص ...

[1] رشيد شميشم ، مرجع سابق، ص 101.
[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 69.

- **المقالات:** اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، اسم المجلة، الهيئة التي أصدرت المجلة، رقم المجلد، العدد، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة[1].

مثال: ربيحة حجارة، **وضع التجارة الخارجية في الجزائر: تراجع في التحرير أم ضبط للقطاع**، مقال منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد14، عدد 02، الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص ....

- **المؤتمرات والندوات العلمية**: اسم ولقب المتدخل، عنوان المداخلة، عنوان الملتقى أو التظاهرة، الجهة المنظمة، تاريخ الملتقى، الدولة، الصفحة.

مثال: حميد زايدي، **دور السلطات الإدارية المستقلة في ضبط النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني السابع حول: ضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر بين التشريع والممارسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الطاهر مولاي – سعيدة-، يومي 09-10 ديسمبر 2013، الجزائر، ص ...

- **المحاضرات الجامعية:** اسم ولقب المؤلف، عنوان المحاضرات، المستوى، الكلية والقسم، الجامعة، السنة الجامعية، الصفحة.

مثال: محمد بلخير آيت عودية، **دروس في مقياس القرارات والعقود الإدارية**، السنة ثالثة ليسانس قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2018-2019، ص ...

- **المواقع الإلكترونية**: اسم ولقب الكاتب، عنوان المقال، رابط المقال في الموقع، تاريخ الزيارة (اليوم والشهر والسنة والساعة).

مثال: طريقة البطاقات في البحث العلمي، منشور على الموقع التالي: https://mobt3ath.com/dets.php?page=914&title=، تاريخ الزيارة 2022/11/01، على الساعة 20.00.

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص115.

- **المقابلة:** مقابلة مع (اسم ولقب المعني)، منصب الشخص الذي أجريت معه المقابلة، الهيئة التي يعمل بها، موضوع المقابلة، المدينة، الدولة، تاريخ المقابلة.

مثال: مقابلة مع السيد علي جربال، مدير السكن، ولاية غرداية، حول البناء الفوضوي في ولاية غرداية وكيفية القضاء عليه، غرداية، الجزائر، يوم: 30-10-2023.

- **القوانين:** تحديد رقم ونوع القانون (مرسوم تنفيذي، رئاسي)، تاريخه، عنوانه وبماذا يتعلق، الجريدة الرسمية، العدد وسنة النشر.

مثال: المرسوم التنفيذي 14-94 المؤرخ في: 2014/03/04 ، يحدد إجراءات الحصول على الرخص المطلوبة لإنجاز منشآت نقل المنتجات البترولية بواسطة الأنابيب واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد : 13، الصادرة في: 09 مارس 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

يحتاج الباحث إلى مراجع غير عربية، والهدف الأساسي من تدوين المراجع هو تمكين القارئ من الرجوع إليها، وعليه فإن ذكر المرجع الأجنبي في الهامش لا يحقق ذلك إلا إذا تم ذكر جميع المعلومات المتعلقة بهذا المرجع[1] .

ويكون تهميش المراجع الأجنبية بنفس الطريقة التي تهمش بها المراجع العربية ومثال ذلك ما يلي:

Rachid zouaimia, droit administratif, berti éditions, alger, 2009, p :.

- في حالة ما كان المرجع بالفرنسية وتم استخدامه سابقا نشير إلى عبارة: o.p.cit.p تلخيصا لعبارة opéro citato، وفي حالة استخدام نفس المرجع في الصفحة: نستخدم عبارة: Ibid, p اختصار لعبارة (ibidem) أي ذات المكان.

د. طرق التهميش: للتهميش ثلاثة طرق، تتمثل الطريقة الأولى في استقلال كل صفحة بهامش وذلك باستعمال أرقام متسلسلة أو منفصلة خاصة بكل صفحة ويفصل بينها وبين المتن بسطر، أما

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص 120.

الطريقة الثانية فتتمثل بوضع الهوامش في نهاية كل فصل أو مبحث وترقيمها بأرقام متسلسلة وتخصص لها صفحة في نهاية كل فصل[1]، وأخيرا إدراج الهوامش في نهاية البحث، وأحسن طريقة تستعمل في البحوث القانونية لإعداد مذكرات وأطاريح الدكتوراه هي الطريقة الأول لسهولة الرجوع إلى المرجع دون عناء الانتقال إلى آخر الفصل أو البحث لمعرفة مصدره.

[1] فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 252.

المحاضرة الثالثة عشر: عمليات المراجعة والطبع والمناقشة

عندما ينتهي الطالب من كتابة مسوّدة بحثه، يجب عليه مراعاة الموصفات النهائية لبحثه، حتى يكون قابلا للطباعة والمناقشة.

أولا: المراجعة

بعد الانتهاء من مرحلة الكتابة يقوم الطالب بمراجعة كلية لكل العمل الذي قام به من خلال القراءة المتأنية لعدة مرات وبصوت مرتفع ليكتشف الأخطاء الاملائية واللغوية، ويراجع الهوامش أيضا ويتأكد من أنها سليمة ووفق المنهجية، حتى يقوم بطباعة بحثه، وحبذا لو يقوم بإعطائه لشخص آخر ليقرأها حتى يستخرج الأخطاء، بعد ذلك يقوم بإرسالها للأستاذ المشرف ليعطيه الإذن بالطبع، وحتى يكون البحث قابلا للطبع يجب مراجعة ما يلي:

أ. **الصفحات التمهيدية:** تحتوي هذه الصفحات على (الغلاف الخارجي، صفحة البسملة، صفحة الاهداء، صفحة الشكر والتقدير، وصفحة المختصرات والرموز إن وجدت).

1. **الواجهة:** هي أولى الصفحات، وهي عبارة عن ورقة سميكة تتضمن البيانات المطلوبة أكاديميا في الأبحاث العلمية الجامعية، من الناحية الشكلية يخضع تنظيمها لمؤسسة التكوين، ولا تحتسب في الترقيم، ويكتب عليها إسم الجامعة، اسم الكلية أو المعهد، أعضاء المناقشة، اسم الطالب، اسم المشرف....الخ[1]، وينبغي الاشارة إلى أنه لا تكتب عليها " الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية".
2. **نسخة من صفحة الغلاف الخارجي:** وهو الغلاف الداخلي للبحث، وهو نسخة عن الغلاف الخارجي (الواجهة) يختلف عنها من حيث طبيعة الورق ففي هذه النسخة يكون الورق غير سميك.

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 108.

3. **صفحة البسملة**: يستحسن أن يبدأ الباحث بحثه بالبسملة أو آية قرآنية طلبا للتوفيق من الله تعالى، أو حديث أو مقولة.

4. **صفحة الشكر والتقدير**: يتوجه الطالب إلى أشخاص معينين بأسمائهم لشكرهم على مساعدته لهم، ويعدّ الاستاذ المشرف أحقهم بالشكر، ويمكن أن يخص أعضاء اللجنة كذلك بالشكر، ويجب أن يكون الشكر قبل الإهداء، ويشكر بذلك كل من قدم له يد المساعدة في اتمام عمله.

5. **صفحة الاهداء**: يعبر فيها الباحث عن الودّ الذي يكنه لشخص أو عدد من الاشخاص الذي شجعوه، وينصح الطالب أن يكون الاهداء مختصرا وواضحا، وأن لا يتجاوز صفحة واحدة وأن يكتب في وسط الصفحة، مع كتابة اسمه في نهاية الصفحة.

ب. **صفحة المختصرات**: هي قائمة لإدراج الرموز والمختصرات التي استعملها الطالب في بحثه[1] حتى يسهل على القارئ التعرف على الرموز والمختصرات الموجودة في بحثه مثال:

الاختصار	الدلالة
ص	صفحة
ع	عدد
ق.م.ج	القانون المدني الجزائري
ق.إ.ج	قانون الإجراءات الجزائية
د.د.ن	دون دار نشر
ط	الطبعة
ج	جزء
ج.ج.ج.ر	جريدة الجمهورية الجزائرية الرسمية

الجدول من إعداد الأستاذة: جديد حنان

[1] حورية سويقي، مرجع سابق، ص 110.

ج- المقدمة

كما أشرنا سابقا المقدمة هي الأرضية الأولية لموضوع البحث، لهذا ينبغي أن تكون عناصرها كاملة ومتسلسلة، كما ينبغي أن تكون مرقمة بالحروف الأبجدية أو الهجائية وتحسب صفحاتها في البحث.

د- **صلب الموضوع:** يتكون من متن وهامش ومن الأحسن أن يحتوي على رأسية وأن يلتزم بالدقة والتركيز فيه ويراجع الهوامش ويرتبها، وتتم في هذه المرحلة مراجعة كاملة لكل ما ورد في المذكرة من معلومات وكذلك مراجعة الفقرات من حيث الاسلوب وتصحيح الأخطاء إن وجدت.

هـ- فهرس الموضوعات: هو الدليل الذي يرشد القارئ لموضوعات البحث الأساسية والفرعية، فأول ما ينظر إليه الباحث هو قائمة المحتويات ليستطيع تحديد الموضوعات التي يشملها البحث للانتقال مباشرة إليها عن طريق الصفحات المحددة لذلك[1].

مرحلة المراجعة مرحلة مهمة جدا ينبغي على الطالب أن لا يغفلها لهذا يجب أن ينتهي من عمله قبل المدة المحددة بأيام وهذا حتى يتفرغ لمراجعة بحثه وضبطه وإخراجه بطريقة جيدة تنم على أن الطالب متمكن من إعداد البحوث العلمية وفق ما تم تدريسه له خلال المراحل الجامعية المختلفة التي مرى بها .

ثانيا: الطباعة

بعد موافقة الاستاذ المشرف على العمل واعطائه الإذن بالطبع يقوم بطبع رسالته ورقة ورقة ويقوم بالتأكد عند استخراج الأوراق ويقوم بترتيبه واخراجها في الصورة النهائية.

ويفضل قيام الطالب بكتابة بحثه بنفسه وطبعه، إذا كان يتقن الكتابة على جهاز الكمبيوتر حتى يتفادى الأخطاء الكثيرة التي قد تكون موجودة عندما يكتب له شخص آخر، وإذا لم يتمكن من

[1] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 118.

ذلك فعليه مراقبة الكاتب باستمرار وأن يكون موجودا أثناء الطبع[1]، كما تكون الطباعة على وجه واحد من الورق مع تنسيق العناوين من حيث الحجم والخط.

ثالثا: المناقشة

تعتبر المناقشة المرحلة الأخيرة التي من خلالها يحصل الطالب على الشهادة التي يبحث عنها من خلال عمله المنجز، وهذه المرحلة يصل إلى الطالب إذا ورد بشأن عمله تقريرا إيجابيا بمعنى أن عمله المقدم يتوافق والمنهجية الأكاديمية من الجانب الشكلي والموضوعي كذلك وجود التقرير الإيجابي يدل على أن عمل الطالب لا يحتوي على سرقة علمية، وبالتالي هو قابل للمناقشة.

يجب أن يحضر الطالب لهذه المرحلة تحضيرا جيدا سواء من الجانب الشكلي أو الموضوعي حتى يكون على اتم الاستعداد في ذلك اليوم وسنشرح تفاصيل هذه المرحلة كما يلي:

تتكون لجنة المناقشة وفقا للمادة 11 من القرار 362 المؤرخ في: 09 جوان 2014، يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، من ثلاثة إلى خمسة أعضاء:

- الرئيس، الممتحن، المشرف (مقررا)، مساعد مشرف في حالة ما تطلب العمل ذلك، كما يمكن اللجوء إلى ممتحن ثان واحتمال دعوة عضو آخر.

يفتتح رئيس الجلسة مراسم مناقشة مذكرة الماستر، يرحب بأعضاء اللجنة والطالب وبالحضور، ثم يعلن عن: عنوان البحث ، الدرجة المرشح لها، اسم ولقب الطالب أو الطالبة الإعلان عن التشكيلة ، بعد ذلك يتم منح الطالب مدة وجيزة لعرض ملخص المذكرة من 15 إلى 20 دقيقة[2] .

يقوم الطالب بتحضير عرض موجز عن عمله وغالبا ما يكون عبارة عن مدخل عام للموضوع والاهداف التي يريد التوصل إليها من خلال هذا البحث إضافة إلى أهمية هذا الموضوع وتقسيماته

[1] مدني أحميدوش، مرجع سابق، ص 181.

[2] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 168-169.

وعرض الاشكالية والنتائج التي توصل إليها والمقترحات، وينبغي ان يكون الطالب مستعدا للمناقشة وواثقا من عمله ومراجعا لجميع النقاط التي تطرق إليها في بحثه.

ينبغي ان نشير هنا إلى نقطة مهمة وهي إلقاء الطالب لبحثه يجب أن يلقي الطالب بحثه بصوت مرتفع وأن يقرأ قراءة واضحة وحبذا لو يكون الإلقاء ارتجاليا، ما يدل على أن الطالب متمكن من عمله الذي أنجزه ومدرك لكل ما وجد فيه، كذلك من الأحسن أن يستعمل الطالب جهاز العرض ليقرأ منه ويكون قد جهز عرضا مختصرا لعمله لتتابعه اللجنة وحتى الجمهور الموجود في القاعة، والتحضير لتقديم العرض يجب أن يكون مسبقا بحيث يحاول قراءة عرضه عدة مرات قبل يوم المناقشة حتى لا يشعر بالارتباك في ذلك اليوم.

- يتولى المشرف على المذكرة تقديم تقريره الشفوي بعد أن قدم للجامعة تقريرا كتابيا ويحتوي هذا التقرير على التعريف بالباحث والبحث من حيث أهميته واشكاليته وخطة العمل ونتائج الدراسة، بعد ذلك تبدأ المناقشة وذلك بتدخل الأساتذة المناقشين وتقديم الملاحظات وطرح الأسئلة[1]، بعد الانتهاء تمنح الكلمة للطالب للإجابة على الأسئلة التي قد وجهت له أثناء المناقشة، ويجب على الطالب الاستماع لأعضاء اللجنة وكتابة جميع الملاحظات وأن يكون صبورا ويتقبل الانتقادات بصدر رحب، ويشكر اللجنة على جميع الملاحظات التي وجهت له ويلتزم بالأخذ بها، ويجيب على الأسئلة التي طرحت عليه إن أمكنه ذلك.

- قد يطلب الاستاذ المشرف التدخل مرة أخرى وهذا من أجل تقديم توضيحات للجنة أو تقديم اضافة يراها مناسبة، بعدها يطلب من الحضور مغادرة القاعة بطلب من رئيس اللجنة وتبدأ المداولات المغلقة لتحديد العلامة التي يتحصل عليها الطالب ، بعدها يتم الرجوع للمرحلة العلنية والترخيص للطالب والحضور بالدخول للقاعة مرة أخرى يتولى الرئيس بقراءة محضر المداولة بالإشارة إلى:

[1] عمار بوضياف مرجع سابق، ص 169.

يوم المناقشة، الساعة، المكان، العنوان، الشهادة المرشح لها، تشكيلة اللجنة، الطابع العلني للمناقشة، الطابع السري للمداولة، يعلن الرئيس عن العلامة والتقدير[1].

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 173-174.

المحاضرة الرابعة عشر: النشر العلمي

هذه المحاضرة نهدف من وراءها إلى أن يتعرف الطالب على المقصود بالنشر العلمي وأهميته وكيفية القيام بعملية النشر لما لها من أهمية كبيرة على جميع المستويات، فالمعارف لا يمكن التعرف عليها إلا بواسطة النشر ولولا عملية النشر كانت العديد من العلوم مخفية الآن، والطالب في هذه السنة هو في مرحلة علمية عالية مقارنة بسابقتها ومقبل على الترشح لاجتياز مسابقة الدكتوراه وممكن أن يكون مشروع دكتور مستقبلا لهذا كان من الواجب أن يتعرف على هذه المعلومات التي تضيف له رصيدا معلوماتيا كبيرا.

أولا: مفهوم النشر العلمي

يعرف النشر العلمي بأنه: " المحصلة النهائية للبحوث العلمية هو حجر الأساس لأي بحث علمي، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة"[1]، كما يعرف بأنه: " وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن تم الفائدة العلمية المرجوة منها."[2]

وعليه فإن النشر العلمي هو عملية نشر الباحث لأبحاثه في المجلات العلمية و عملية النشر العلمي ليست بالعملية البسيطة والهينة، ولا يمكن لأي شخص القيام بنشره بحثه العلمي أو المقالات العلمية أو أي شيء يقوم بكتابته بسهولة، ولا يتم قبول أي أعمال علمية دون تقييمها ومناقشتها، وذلك لأن جميع ما يتم نشره يعتبر كمرجع ومصدر للطلاب عند إعداد أبحاثهم العلمية أو التقارير العلمية فكيف إذا أخذ من مرجع غير موثوق، لذا توجد ضوابط لعملية النشر العلمي ولا يقبل أي ما كان.

[1] سميرة حنان خوادجية، النشر العلمي الإلكتروني في الجزائر بين مطرقة التطور وسندان القصور القانوني – دراسة مقارنة-، مجلة دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 08، رقم 03، الأردن، 2021، ص 209.

[2] إحسان علي هلول، واقع النشر العلمي في جامعة بابل، مجلة مركز بابل، عدد 02، العراق، 2011، ص 43.

ثانيا: أهمية النشر العلمي

للنشر العلمي أهمية بالغة ومن خلاله ترتقي الجامعات والأمم وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي:

- تنشيط حركة البحث العلمي والمساهمة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على الجديد في جميع المجالات.

- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية للباحثين، ويتيح الفرصة للباحثين للتعرف على نظرائهم في جامعات العالم المختلفة وما يترتب على ذلك من تبادل للخبرات.

- يعد نشر البحوث العلمية أحد أهم آليات المشاركة وإثراء المعرفة العلمية وتحقيق متطلبات التنمية[1].

- لا قيمة لأي انتاج علمي إلا بنشره واخضاعه المباشر للتحكيم ومعرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها كما أن النشر العلمي يشكل قيمة علمية تسهم في الرقي العلمي وتطوير الأبحاث، إضافة إلى الحوافز المادية التي قد يكتسبها الباحث من النشر العلمي والتي تعتبر دافعا للباحث في زيادة الانتاج العلمي[2].

ثالثا: الفائدة التي تعود على الطلاب الباحثين من خلال النشر العلمي

- يمكن النشر العلمي حصول الباحث على منح التعليم العلمي، حيث إذا نشر بحث تخرج البكالوريوس وكان مميز هذا البحث فيتم تقديم منح ماجستير لهؤلاء الباحثين.

- يرفع النشر العلمي من مستوى الباحث

- يمكن أن يخلق النشر العلمي مناصب عمل جديدة كما يتم استخدامه كوسيلة للترقية.

- يساهم النشر العلمي على نشر أفكار الباحثين وإيجاد المشاريع الجديدة.

- يساهم النشر العلمي في شهرة اسم الباحث بحيث يتم استعمال هذه المنشورات في أبحاث الطلبة والباحثين ما يجعل اسم الكاتب يظهر وينتشر.

---

[1] أمينة أقنيني، ترقية النشر العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 06، جامعة العربي التبسي، الجزائر، اكتوبر 2022. ص 107.

[2] محمود بوقطف، بن مكي نجاة، صعوبات النشر العلمي في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 06، جامعة العربي التبسي، الجزائر، اكتوبر 2022، ص 294.

- زرع وغرس الثقة بالنفس بشكل أكثر في حالة نشر أعمال الباحث العلمية في مجلات علمية محكمة لأنها لا تقبل أي بحث أو عمل علمي.

- يزيد النشر العلمي من خبرة الباحثين في تخصصهم خصوصا إذا كانت عملية النشر مستمرة وغير منقطعة.

رابعا: صور النشر العلمي

تختلف أشكال البحث العلمي ويمكن أن نحصرها في مجال العلوم القانونية فيما يلي:

1. **المقال:** هو أحد أنواع البحوث، التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات التي يتلقها الطالب خلال دراسته وتدربه على تنظيم أفكاره وترتيبها وعرضها بصورة منهجية سليمة، وللمقال طريقة علمية في عرض الأفكار وطرحها، كما أنه يخضع للتحكيم العلمي من قبل الأساتذة ذوي الاختصاص، ويقسم إلى مباحث أو مطالب أو محاور، مع الالتزام بقواعد المنهج العلمي في التحرير والترتيب والتدقيق، كما أنه قد يتضمن جانبا مهما من الجدّة والاكتشاف العلميين، وكل مجلة تشترط شروط معينة ينبغي الالتزام بها حتى يقبل النشر، ويتراوح عدد صفحاتها من عشرة إلى عشرون صفحة ويرجع العدد إلى شروط المجلة.

والكاتب يجب أن يهتم بإعداد مقاله مثل اهتمامه بإعداد مذكرة الماستر[1] ، بحيث يجب أن يحتوي هذا المقال على جميع المواصفات التي يحتوي عليها إعداد المذكرة وتقنياتها المشار إليها في الدروس السابقة.

وقد انصرفت السياسة التعليمية للجامعة الجزائرية إلى بناء منظومة البحث العلمي طبقا للمعايير العالمية التي توجه أعمال الطلبة والأساتذة الباحثين من خلال تخصيص منصة للنشر في مختلف

[1] أحمد بدر مرجع سابق، ص 410.

المجالات العلمية، فيجب ان تتوفر في المقال أساسيات البحث العلمي وشروط ومعايير تحكيمه أكاديميا فكل بحث يفتقد لهذه الأساسيات لا يمكن نشره[1].

والمجالات التي تنشر المقالات متنوعة منها:

- المجلات العلمية المحكمة وهي مجلات يتم فيها مراجعة البحث وتقييمه من قبل محكمين متخصصين.

- المجلات العلمية الغير محكمة: وهي المجلات التي تنشر موضوعات متنوعة او متخصصة ولكنها لا تلتزم بالتحكيم.

- المجلات المتخصصة الغير علمية: وهي التي تهتم بالكتابات في مجالات معينة، غير انها لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية والعلمية.

- المجلات العلمية الإلكترونية: وهي مجلات علمية محكمة لكن ليس لها إصدار ورقي[2].

من خلال ما سبق يمكن أن نقول بأن المجلات العلمية لها دور كبير في عملية النشر العلمي كما أنه على أساسه يتم تصنيف العالمي للجامعات، وتسعى الجزائر جاهدة لترقية النشر العلمي في جميع المجالات إلا أن هناك معيقات تحول ذلك لا يسعنا المجال للحديث عنها.

2. **الكتب:** هو نوع من أنواع البحث العلمي بحيث يمكن للباحث أن ينشر تحصيله العلمي في شكل كتاب يعالج مشكلة ما ويتوصل من خلاله إلى نتائج معينة ، كما يمكن أن يكون هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبها فيجمعها في شكل كتاب، ومعظم الكتب العلمية لا يمكن اعتبارها " بحث أساسي " بشكل عام فهي وصف وتفسير للبحوث الأولية التي

[1] جلول بن طرات، أساسيات البحث العلمي وعلاقتها بمنظومة البحث والتكوين الأكاديمي داخل الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات الاتجاهات الحديثة) 13-14 نوفمبر 2019، ص 18.

[2] أمينة أقنيني، مرجع سابق، ص 110-111.

نشرت في المقالات، وتختلف شروط النشر حسب دار النشر، وبعد المراجعة العلمية. ويمكن ان يستفيد الباحث من نشره للكتاب ماديا ومعنويا.

خامسا: شروط النشر العلمي

ينبغي ان نشير هنا إلى أن النشر العلمي تختلف شروطه من مجلة إلى أخرى والطالب مقيّد بالالتزام بالشروط التي تشترطها المجلة التي يريد النشر فيها، وحاليا المجلات تضع قوالب معينة يلتزم الباحث بما ورد فيها من أجل الموافقة على نشر مقاله، وهنا نعطي مجموعة من الشروط بصفة عامة:

1. الاسم والعنوان، رقم الهاتف ، البريد الإلكتروني المهني .
2. كتابة ملخص باللغة الأجنبية.
3. اختيار عنوان بحث وفق للتخصص العلمي للباحث.
4. الكتابة بحجم خط معين.
5. ألا يقل عدد صفحات البحث عن عدد معين تحدده المجلة

في حال تم رفض المقال يجب عليه أن يتقبل ذلك، وأن يبحث عن سبب الرفض ، لكي يتجنبه ورفض المقال لا يعني أن البحث رديء، بل يجب أن يحاول الكاتب لدى مجلة أخرى لكن بعد مراجعة مقاله ففي كثير من الأحيان يتم توضيح سبب الرفض فعليه أن يحاول المراجعة وأن لا ييأس من أول محاولة[1].

وقد يطلب من الكاتب أحيانا أن يصحح مقالته وتوضع له الأخطاء التي يجب أن يراجعها وفي هذه الحالة يقبل مقاله بتحفظ فبعد أن يقوم بالتصحيحات المطلوبة يقبل للنشر وفي هذه الحالة يجب ان يلتزم بما قدم له من تصويبات وأن تكون في مدة زمنية قصيرة.

[1] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 411.

أما في حال قبول المجلة لمقال الباحث فعليه أن يلتزم بشروط النشر منها أن يعيد نشر هذا المقال في مجلة أخرى وأن يتعهد بذلك، وسيحصل بعد ذلك على إشهاد بالنشر ممضى من قبل رئيس تحرير المجلة التي نشر بها.

في الأخير يجب أن يتأكد أي طالب سلك طريق البحث العلمي بأن أبحاثه يجب أن تنشر وأن لا تبقى مجرد كتابات فعملية النشر هي مسؤولية علمية أساسية، وعملية نشر المقال في غالب الأحيان لا يأخذ الكاتب مقابلا ماديا بخصوصها بل قد يدفع أحيانا من أجل قبول مقاله للنشر والهدف من هذه المنشورات ليس الربح المادي[1] بقدر ما هو ربح معنوي وقد أشرنا سابقا إلى أن عملية النشر في كثير من الأحيان يستفيد منها الطالب أو الباحث في الترقيات العلمية.

[1] أحمد بدر، مرجع سابق، 414.

قائمة المراجع

النصوص القانونية:

1. القرار رقم 1082 المؤرخ في: 27 ديسمبر 2020، والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

الكتب:

1. أحمد ابراهيم عبد التواب، أصول البحث العلمي في علم القانون، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2009.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، د.ط، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2011.
3. بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلالي، محاضرات في المنهج والبحث العلمي، الكتاب الثاني، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،
4. تومي أكلي، قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية، طبعة 2017، دار الخلدونية، الجزائر، 2017،
5. حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، ط2، د.د.ن، 2018،
6. حورية سويقي، الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
7. رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، طبعة 2018، دار الخلدونية ، الجزائر، .
8. زينب الأشوح، طرق وأساليب البحث العلمي و أهم ركائزه، ط2، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2016.
9. سعد سلمان المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2019،
10. سعيد جاسم الاسدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، ط02، وارث الثقافية، العراق، 2008.

11. عامر ابراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 28.

12. عبد الجبار سعيد محسن، مبادئ البحث العلمي، طبعة 2023، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2023.

13. عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني " الجوانب الشكلية والموضوعية"، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2010.

14. عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دون طبعة، دار بلقيس للنشر، الجزائر.

15. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط1، دار النمير، دمشق-سوريا-، 2002،

16. علي ضوى، منهجية البحث القانوني، د.ط، منشورات مجمع للجامعات، ليبيا، 1989.

17. علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،

18. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

19. عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

20. عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الثالثة، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،

21. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي،د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،

22. فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،

23. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، مكتبة ومطبعة الأشعل الفنية، مصر 2002.

24. صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.

25. مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ط3، د.د.ن، فاس، المغرب، 2015.

26. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتاب، اليمن، 2019.

27. محمد عبد السلام، البحوث القانونية " الماهية- المنهجية – الأدوات"، د.ط، مكتبة نور، د.ب.ن، 2021،

28. مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، د.ط، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2022.

29. نسرين سلامة محاسنة، مهارات البحث والكتابة القانونية، دون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

المقالات:

1. سعاد أجعود، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية، المجلد 02، العدد 08، ديسمبر 2017..
2. أمينة أقنيني، ترقية النشر العلمي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 06، جامعة العربي التبسي، الجزائر، اكتوبر 2022.
3. إحسان علي هلول، واقع النشر العلمي في جامعة بابل، مجلة مركز بابل، عدد 02، العراق، 2011.

4. جلول بن طرات، أساسيات البحث العلمي وعلاقتها بمنظومة البحث والتكوين الأكاديمي داخل الجامعة الجزائرية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول: أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة (التطورات الاتجاهات الحديثة) 13-14 نوفمبر 2019

5. سميرة حنان خوادجية، النشر العلمي الإلكتروني في الجزائر بين مطرقة التطور وسندان القصور القانوني – دراسة مقارنة-، مجلة دراسات، الشريعة والقانون، المجلد 08، رقم 03، الأردن، 2021.

6. عائشة مالكي، أخلاقيات البحث العلمي، مقال منشور في مجلة دراسات، مجلد 11، العدد02، كلية الآداب واللغات، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2022.

7. عبد الله زرباني، عبد الكريم بوحميدة، دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، عدد02، 2020.

8. عبد الرحمان بن سانية، سليمان بلعور، إعداد الإشكالية و أهميته في ضمان جودة البحث، مقال منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد04، 2009.

9. محمود بوقطف، بن مكي نجاة، صعوبات النشر العلمي في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 06، جامعة العربي التبسي، الجزائر، اكتوبر 2022.

10. مسعود هلالي، قراءة في القرار 1082 لسنة 2020 المحددة للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، مجلد 19، عدد02، جامعة حمه لخضر – الوادي-، الجزائر، 2022،

11. عبد الجليل طواهير، بلال عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق الاختيار، مجلة رؤى في الآداب والعلوم الانسانية، مجلد 01، عدد04، جامعة بسكرة، 2022،

12. منى توكل السيد، أخلاقيات البحث العلمي، مقال صادر عن جامعة المجمعة، السعودية، 2013.

المداخلات العلمية:

1. بن الدين بخولة، أخلاقيات البحث العلمي واشكاليات الأمانة العلمية، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11،

2. حمزة جحنيط، المبادئ الأساسية والأخلاقية للبحث العلمي، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11.

3. سهى حمزاوي، الالتزام الأخلاقي للباحث السبيل لتحقيق جودة وتمييز البحث العلمي، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11.

4. عبد الجليل طواهير، آليات الوقاية من السرقة العلمية على ضوء القرار الوزاري1082، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 04، عدد 07 جوان 2021.

5. نسيمة طويل، الضوابط الاخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروف العلمية، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11.

6. ياسين طالب، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، مداخلة علمية في ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11.

المحاضرات:

1. حريز أسماء، منهجية العلوم القانونية، محاضرة موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية محمد بن أحمد، جامعة وهران 02، 2020-2021.

مواقع الانترنت:

1. هاجر بوزناد، الأمانة العلمية في البحث العلمي، مقال منشور على موقع:

https://www.researchgate.net/publication/333676424_alamant_fy_albhth_allmy_byn_alwaq_walmamwl تاريخ الزيارة: 2022/09/25على الساعة: 18.00.

2. إعداد خطة البحث العلمي، مقال منشور على الموقع التالي: https://mobt3ath.com/dets.php?page=133&title= ، تاريخ الزيارة: 2022/10/10، الساعة: 8.00.

3. طريقة البطاقات في البحث العلمي، منشور على الموقع التالي: https://mobt3ath.com/dets.php?page=914&title= ، تاريخ الزيارة 2022/11/01، وقت الزيارة: 20.00.

فهرس المحتويات

مقدمة 1
المحاضرة الأولى: مفهوم البحث العلمي، أهميته، أسسه 3
أولا: مفهوم البحث العلمي 3
1. تعريف البحث العلمي: 4
أ. البحث: لغة: 4
ب. إصطلاحا: 4
2. خصائص البحث العلمي: 5
ثانيا: أهمية البحث العلمي 5
ثالثا: أسس البحث العلمي 7
المحاضرة الثانية: أخلاقيات البحث العلمي 8
أولا: تعريف أخلاقيات البحث العلمي 8
ثانيا: الصفات التي يجب أن يلتزم بها الباحث 9
المحاضرة الثالثة : الأمانة العلمية 12
أولا: تعريف الأمانة العلمية: 12
ثانيا: تعريف السرقة العلمية 13
ثالثا: أنواع السرقة العلمية 15
رابعا: أسباب اللجوء للسرقة العلمية 16
خامسا: وسائل مكافحة السرقة العلمية 17
1- التدابير الوقائية للحد من ظاهرة السرقة العلمية 17
2. التدابير الرقابية للحد من ظاهرة السرقة العلمية 18

3. التدابير الردعية للحد من ظاهرة السرقة العلمية.....19
المحاضرة الرابعة : أنواع البحوث العلمية 21
أولا: الأنواع على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض).....21
ثانيا: أنواع البحوث على أساس الهدف النهائي (النشاط).....21
ثالثا: أنواع البحوث على أساس طبيعة مواضيعها العلمية.....23
رابعا: أنواع البحوث على أساس المجال العلمي.....23
خامسا: أنواع البحوث على أساس الوسائل 24
سادسا: أنواع البحوث على أساس الاستعمال 24
المحاضرة الخامسة: مناهج البحث العلمي.....26
أولا: المنهج الوصفي 26
ثانيا: المنهج التاريخي.....28
ثالثا: المنهج التجريبي.....30
رابعا: المنهج المقارن 31
خامسا : المنهج التحليلي.....32
سادسا: المنهج الاستدلالي (الاستنباطي).....32
سابعا: المنهج الاستقرائي.....33
المحاضرة السادسة: اختيار موضوع البحث وتحديد المفاهيم.....35
أولا: العوامل والمعايير الذاتية أو الشخصية لاختيار موضوع بحث علمي 36
ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي: وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:39
المحاضرة السابعة : الاشكالية.....41
أولا: اشكالية البحث العلمي وكيفية صياغتها.....41
ثانيا: صياغة التساؤلات الفرعية 45
المحاضرة الثامنة. صياغة التصميم وأنواعه (خطة البحث) 46

أولا: أهمية الخطة.....46
ثانيا: شروط إعداد خطة البحث.....47
ثالثا: أنواع التصاميم: 49
المحاضرة التاسعة: أدوات ووسائل البحث العلمي (كيفية الاستفادة من المراجع، أنواع المصادر والمراجع المعتمدة في البحث).....52
أولا: أدوات البحث العلمي.....52
ثانيا: الوثائق العلمية.....55
ب.أهمية الوثائق العلمية: 55
ت.أنواع الوثائق العلمية: 55
رابعا: كيفية الاستفادة من المراجع.....57
خامسا: كيفية استخراج المعلومات من المصادر والمراجع وطرق تدوينها.....58
أ.الأسلوب التقليدي في جمع وتدوين المعلومات.....59
ب.الاسلوب الحديث في تدوين المعلومات.....61
سادسا: طرق نقل المعلومات من المراجع والمصادر.....62
المحاضرة العاشرة: تحديد الأركان الأساسية للبحث (العنوان ، المقدمة، العرض، الخاتمة).....64
أولا: العنـــوان.....64
ثانيا: المقدمة.....65
ثالثا: العرض (صلب الموضوع).....69
رابعا: الخاتمة.....69
خامسا: العناصر التكميلية للبحث.....70
المحاضرة الحادية عشر: الشروط الفنية في كتابة الأبحاث العلمية والاقتباس.....72
أولا: الشروط الفنية في كتابة البحث العلمي.....72
ثانيا: الاقتباس.....72

المحاضرة الثانية عشر: شكليات كتابة وتحرير البحث العلمي (الأسلوب والهوامش) 75
أولا: القواعد اللغوية للكتابة العلمية في البحث العلمي 75
ثانيا: الهوامش: 78
المحاضرة الثالثة عشر: عمليات المراجعة والطبع والمناقشة 84
أولا: المراجعة 84
ثانيا: الطباعة 86
ثالثا: المناقشة 87
المحاضرة الرابعة عشر: النشر العلمي 90
أولا: مفهوم النشر العلمي 90
ثانيا: أهمية النشر العلمي 91
ثالثا: الفائدة التي تعود على الطلاب الباحثين من خلال النشر العلمي 91
رابعا: صور النشر العلمي 92
خامسا: شروط النشر العلمي 94
قائمة المراجع 96
فهرس المحتويات 102